الملخص

شهد العقد الماضي أحداثاً وتطورات متلاحقة على كافة الأصعدة: السياسية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، أثرت بشكل مباشر على معطيات الأمن القومي للدول، وأصبحت انعكاساتها وتأثيراتها تتجاوز التهديدات التقليدية للدول في مجال الأمن القومي. ومع ذلك، كانت البداية مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت ذات تأثير كبير على رؤى السياسيين والعسكريين وعلماء الاستراتيجية في تقييمهم للأبعاد المتصلة بالأمن القومي، والتهديدات والمخاطر الأمنية المرتبطة بها. لذا تناول الباحث دراسة "أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011"، وذلك لبيان مدى تأثير التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 على بنيان الأمن الإقليمي القائم واحتمالات تطوره؛ واسترجاع العلاقات البينية التي تربط المتغيرات الدولية بتلك الإقليمية في تشكيل ترتيبات أمنية إقليمية جديدة؛ ومحاولة الوقوف على أزمات نشوء نظام أمني إقليمي جديد في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: النظام الأمني– أمن الشرق الأوسط– المتغيرات الدولية.

ABSTRACT

The past decade has witnessed successive events and developments at all political, scientific, technological, economic and social levels that directly affected the national security principles of countries, and their repercussions and effects have gone beyond the traditional threats to countries in the field of national security. However, the beginning was with the events of September 2001 in the United States of America, which had a significant impact on the visions of politicians, the military, and strategists in their assessment of the dimensions related to national security and the threats and security risks associated with it. Therefore, the researcher dealt with the impact of international changes on the regional security system in the Middle East since 2011, in order to show the extent of the impact of developments in the region since 2011 on the structure of existing regional security and the possibilities of its development; restoring the inter-relationships that link

international variables with those regional ones in forming new regional security arrangements; And an attempt to identify the crises of the emergence of a new regional security system in the Middle East.

Key words: The security system - Middle East security - international variables.

مقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ 2011– وما تزال– العديد من التحولات شديدة الإيقاع والتأثير يصعب ملاحقة وتقدير تداعياتها– بدرجة كبيرة من الثقة– على المنطقة ودولها، غير أنه من المؤكد ما تفرزه هذه التحولات من تحديات جوهرية للأطر الحاكمة للتفاعلات السياسية والأمنية المستقرة في المنطقة لعقود زمنية.

هذه التحديات تثير التساؤلات حول مستقبل الشرق الأوسط، والاحتمالات المختلفة أمام هذا المستقبل، خاصة مع تعقد شبكة الفاعلين الدوليين المؤثرين في المنطقة، وتعقد التفاعلات أيضًا ما بين مستويات التحليل الثلاثة: المحلية والإقليمية والدولية. ويأتي في صدارة هذه التساؤلات حول مستقبل الشرق الأوسط، ذلك التساؤل حول النظام الأمني الذي يمكن أن يسود المنطقة.

وقد كان للتطورات العلمية والتكنولوجية أيضًا دور أساسي في تطور مفهوم الأمن، حيث ساهمت هذه التطورات العلمية والتكنولوجية في تعظيم المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الدول، ليس على صعيد الفواعل الدولية التقليدية التي كانت (الدولة) تمثل الفاعل الرئيسي فيها على صعيد العلاقات الدولية فحسب، ولكن مصادر الخطر تعددت وتنوعت على أيدي فواعل دولية مستحدثة. ووفقًا لما سلف الإشارة إليه يمكن القول: إن طبيعة التهديدات الأمنية الناتجة عن هذه التطورات قد تغيرت متمثلة في تطور التهديد ذاته، فلم يعد مقصورًا على تهديد الأمن الوطني لإحدى الدول، بل أصبح تهديدًا لكيان الدولة ذاتها.

لذا نجد أن دول منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى إعادة تفكير جدية في منظومة أمنها الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بعملية التقييم الدقيق للمخاطر الأمنية، وعملية استشراف البعد المستقبلي في الأمن الاقليمي استعدادًا للتطورات المستقبلية؛ فمنطقة الشرق الأوسط تكتسب أهمية كبيرة– مع اختلاف هامش هذه الأهمية من قوة لأخرى ومن مرحلة زمنية لأخرى– سواء لارتباط بعض من

المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة بالمنطقة، أو لتأثيرها الأساسي في معادلة توازن القوى الدولية، فالمنطقة تاريخيًا مسرح رئيسي للتنافس التقليدي بين القوى الكبرى على النفوذ الدولي، وكذلك الارتباط بين النفوذ في الشرق الأوسط وهيكل النظام الدولي القائم.

أولاً: إشكالية الدراسة

تدور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: **كيف كان تأثير المتغيرات في النظام الدولي على النظام الأمني للشرق الأوسط، ومتى كان للتفاعلات الإقليمية والداخلية لدول الشرق الأوسط دور في تشكيل هذا النظام الأمني؟** ومن خلال هذا التساؤل ينبثق عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو الآتي بيانه:

1. كيف كان تأثير المتغيرات في النظام الدولي على النظام الإقليمي للشرق الأوسط؟
2. كيف كان تأثير التفاعلات الإقليمية لدول الشرق الأوسط على الترتيبات الإقليمية للنظام الأمني للشرق الأوسط؟
3. كيف كان تأثير المتغيرات الداخلية في دول الإقليم على الترتيبات الإقليمية له؟
4. هل كانت التفاعلات الإقليمية لدول الشرق الأوسط وكذلك المتغيرات الداخلية بهذه الدول تمثل فرصًا أم قيودًا أمام بناء هذا النظام الأمني الإقليمي وفقًا للتطورات على المستوى الدولي، أو وفقًا لاستراتيجيات الدول الكبرى؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

1. بيان مدى تأثير التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 على بنيان الأمن الإقليمي القائم واحتمالات تطوره.
2. استرجاع العلاقات البينية التي تربط المتغيرات الدولية بتلك الإقليمية في تشكيل ترتيبات أمنية إقليمية جديدة.
3. محاولة الوقوف على أزمات نشوء نظام أمني إقليمي جديد في الشرق الأوسط.

ثالثًا: أهداف الدراسة

يتمحور الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية أو توصيات علمية لتسوية أزمات نشوء نظام أمني إقليمي جديد في الشرق الأوسط. وذلك من خلال الآتي:

1. معرفة الملامح العامة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وكيفية تعاملها مع الملفات الشائكة في المنطقة.
2. التعرف على أبرز المتغيرات الدولية في النظام الدولي، وتأثيرها على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.
3. الكشف عن مصادر انعدام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.
4. التعرف على أهم الأزمات الداخلية والخارجية لنظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.
5. محاولة الوقوف على التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط.

رابعًا: منهج الدراسة

في ضوء ما يتواءم مع أهداف الدراسة يتراءى للباحث استخدام منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك على النحو الآتي:

1. **منهج دراسة الحالة:** يمكن الاستفادة من هذا المنهج في بلوغ المعارف والحقائق، وذلك عن طريق مُطالعة المعلومات أو البيانات التي دُوِّنت في الفترات الماضية، وتنقيحها ونقدها بحياد وبموضوعية؛ للتأكد من جودتها وصحتها، ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المقبولة، والمُدعمة بالقرائن والبراهين. وذلك للوقوف على أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله تحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المدروسة، ووصفها وصفاً موضوعيًا، عبر جمع البيانات، والحقائق، باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. وقد تم توظيف هذا المنهج في وصف وتحليل مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة لوصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها.

خامسًا: الأدبيات السابقة

1. دراسة: "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"

تستعرض الدراسة التي أعدها الأستاذ الدكتور مصطفي علوي، التطور التاريخي لمفاهيم الأمن والتحولات التي طرأت على مفهوم "الأمن الإقليمي" بين المفهومين الأكثر شيوعًا وانتشارًا: الأمن الوطني، والأمن العالمي، فالأول كانت له السيادة في الفكر السياسي منذ توقيع معاهدة ويستفاليا عام 1648، ولكن حرص كل دولة من دول أوروبا على تحقيق أمنها الوطني فقط ولد العديد من الصراعات والمنافسات التي لم تحقق الأمن لدولها مجتمعة، وهو الأمر الذي برز بوضوح مع الحرب العالمية الثانية، مما أدى لنشوء مفهوم جديد هو "الأمن العالمي" ونشوء منظمة الأمم المتحدة.

وأثار تناوله التاريخي العديد من التساؤلات حول بعض المشابهات التاريخية مع الوضع العالمي وقت كتابة الدراسة وتأثيراته على مفهومي الأمن الوطني والإقليمي في المنطقة، ومن ذلك إشارته إلى مفهوم "الركوب المجاني" للأوروبيين في عربة الأمن الأمريكي، وذلك بعد اتساع مفهوم الأمن القومي الأمريكي ليغطي أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والتساؤلات هنا: هل كان ذلك مجانياً حقاً؟ وماذا بعد أن اتسع نطاق مفهوم الأمن القومي الأمريكي ليشمل الشرق الأوسط الكبير؟... هل نحن بصدد وضع مشابه- مع اختلاف الظروف التاريخية- وهل أمام المنطقة فرصة حقيقية لمثل هذا الركوب المجاني في عربة الأمن الأمريكي؟ ومن ذلك أيضاً إشارة الكاتب إلى ما حدث من انفجار في أوضاع أوروبا الشرقية في وجه الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة خطأ سياسة ادعاء دولة عظمى بأنها تضغط لحماية أمن الدول الحليفة لها ضد رغبات مواطنيها. فهل تواجه سياسات الولايات المتحدة وضعاً مشابهاً في العديد من مناطق نفوذها في العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط؟... وغيرها من التساؤلات التي تثيرها هذه الدراسة الأكاديمية الجادة. (مصطفي، إبريل 2005)

2. دراسة: "مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط"

استعرضت الدراسة التي أعدتها الدكتورة دلال محمود، مستقبل منطقة الشرق الأوسط والترتيبات الأمنية المتوقعة فيها في أعقاب التطورات والتحولات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة، حيث اجتهدت الولايات المتحدة الأمريكية على مدار عقود بداية من الحرب الباردة، وخاصة بعد انتهائها لتأكيد نفوذها القوي والممتد في إقليم الشرق الأوسط، وفي هذا السبيل وجهت سياستها لتأمين مصالحها

الاستراتيجية فيه، واعتمدت في هذا على بعض الحلفاء لها في الإقليم في مرحلة الحرب الباردة، ثم بتواجدها المباشر بعد حرب الخليج الثانية 1991/1990، من خلال الانخراط في قضايا المنطقة، بل ورسم العديد من التطورات المؤثرة فيها، مثل: الوجود العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي، والتأثير المباشر والقوي على ميزان القوى الإقليمي بدعمها القوي لإسرائيل وأمنها، وبناء قوتها بل وتحالفها معها في العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية، وعلى الجانب الآخر الاحتلال المباشر للعراق في عام 2003، وما ترتب عليه من إضعاف للقوى العربية في هذا الميزان، والاعتماد الأساسي للقوى العربية الرئيسية باستثناء سوريا (مصر والأردن ودول الخليج) على الولايات المتحدة، باعتبارها المصدر الأهم لتوريد الأنظمة التسليحية المختلفة لهذه الدول؛ وبالتالي في تشكيل العقيدة القتالية لجيوش هذه الدول. هذه الجهود الأمريكية المؤثرة نجحت في إيجاد قواعد مستقرة للأمن في المنطقة تتقبلها القوى الرئيسية فيه، وتجعل الولايات المتحدة الضامن للنظام الأمني، ومع حالة الحراك التي تشهدها المنطقة ظهرت مجموعة من التحديات للنظام الأمني الأمريكي، ومنها انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة وتطور أهدافها من مجرد التأثير على قرار سياسي في دولة ما إلى السيطرة على الأرض وإقامة دولة. وبالتالي فإن طبيعة التهديدات الأمنية الناتجة قد تطورت وتتمثل في تطور التهديد ذاته، فلم يعد قاصرا على تهديد الأمن الوطني لإحدى الدول، بل أصبح تهديدًا لكيان الدولة ذاتها في بعض الحالات مثل: سوريا والعراق وليبيا. وهو ما استوجب إعادة النظر في مجمل الترتيبات الأمنية في المنطقة، والبحث عن إطار أمنى إقليمي جديد. (دلال، يناير 2016)

3. دراسة: "إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط"

تستعرض هذه الدراسة نمط العلاقات بين أطراف الإقليم الذي يشهد تحولات هيكلية كانت تشير إلى انفجار داخلي، ومن أهمها أن فكرة الدولة الموحدة كانت قد بدأت تواجه مشكلات لتظهر ترتيبات تتعلق بدول فيدرالية أو كونفدرالية أو دول متعددة الأقليات، مع اهتزاز ميراث الدولة المركزية، في ظل عدم قدرة العواصم على السيطرة على المناطق الجغرافية أو قطاعات مواطنيها أو تشكيلاتها الاجتماعية لتظهر دول داخل الدول. يرتبط بهذا حقيقة أن العامل الخارجي الدولي كان يلعب دورًا مؤثرًا في تشكيل خريطة المنطقة مرتبطًا بأدوار أطراف كالولايات المتحدة بوصفها القوة الوحيدة الأكبر في العالم. (عبدالسلام، 2012)

في نهاية العرض الموجز لهذا العدد من الدراسات السابقة، نجد أنها اقتربت بدرجة ما من بُعد أو آخر من أبعاد موضوع الدراسة، وذلك في إطار خبرات مختلفة، وهي الدراسات المتفرقة التي تسعي لإجمال مختلف أبعاد الدراسة، والتي تعبر بدرجة أو بأخرى عن تجارب سياسية متباينة. ويمكن القول إن تلك الدراسات قد تعد مدخلاً معتبرًا، وأساسًا رصينًا لمحاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، وذلك للوقوف على أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011. وقد عالجت المجموعة السابقة من الأدبيات عدة عناصر أبرزها:

- التعريف الدقيق لمفهوم الأمن بمستوياته المختلفة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني، والارتباط بين تلك المستويات جميعًا تأثيرًا وتأثرًا.
- إبراز النظريات المفسرة للأمن الإقليمي والمقولات التي تحدد كيفية تحقيقه.
- التطورات التي طرأت على الترتيبات الأمنية في المنطقة نتيجة التطورات الدولية، وبروز القوة الوحيدة في العالم ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتغير استراتيجيتها في التعامل مع ما يهدد مصالحها، منطلقة إلى آفاق أرحب في توسيع نطاق أمنها ليشمل مناطق جغرافية متعددة، ومن أهمها منطقة الشرق الأوسط.

سادسًا: تقسيم الدراسة

- **المبحث الأول:** نظريات النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي.
- **المبحث الثاني:** المتغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط.
- **المبحث الثالث:** التفاعلات الإقليمية والداخلية لدول الشرق الأوسط وما تمثله من فرص أو قيود أمام استراتيجيات الدول الكبرى فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

المبحث الأول

نظريات النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي

أولاً: ماهية الأمن الإقليمي

1. مفهوم الأمن الإقليمي

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإقليمي من قبل العديد من المفكرين الذين يهتمون بأهمية المنظمات والتنظيمات الإقليمية. وعليه نجد العديد من التعريفات التي تناولت المفهوم، وحاولت الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به. (مصطفي، إبريل 2005، ص32)

فقد عرفت جامعة الدول العربية الأمن الإقليمي على أنه: "توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية؛ تحقيقًا للتعاون فيما بينها، وصيانة لاستقلالها، مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة. (مدحت، 2003، ص53)

ومن جهتها قامت هيئة الأمم المتحدة بتعريفه على أنه: "نظام الأمن الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعنية به، وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين". (إسمهان، 2015، ص18)

وبالتالي، يرى الباحث أن الأمن الإقليمي ليس مجرد مجموع الأمن القومي لكل دولة في نطاق تلك المنطقة، بل يندرج تحت المفهوم كافة الأطراف في الإطار الإقليمي التي لها مصالح متبادلة وممتدة لإيجاد حلول مشتركة للقضايا المشتركة، وذلك لضمان مصالح وحقوق شتي الأطراف بطريقة متساوية ومتوازنة.

2. خصائص الأمن الإقليمي

انطلاقاً من التعاريف سابقة الذكر، يمكننا إحصاء أهم العناصر المحددة للنظام الإقليمي، والتي يمكننا من خلالها وصف نظام ما على أنه نظام إقليمي فيما يلي:

- **ضرورة وجود فاعلين أو أكثر.**
  - الجوار الجغرافي، أي ضرورة الانتماء إلى رقعة جغرافية محددة.
  - كثافة التفاعلات بين الوحدات واختلافها عن تفاعلات أقاليم أخرى، أي لابد أن تحتوي على قدر من الخصوصية.
  - قوة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، أي الوعي الإقليمي وتكوين هوية إقليمية.

ومن خصائص الأمن الإقليمي أنه مفهوم استراتيجي يهدف لدراسة مستقبل الدول بأسلوب علمي، كما أنّه يُعتبر حقيقة نسبية تسعى فيها الدول إلى تحقيق الأمن في حدّه الأدنى من أجل تحقيق الاستقرار. ومن خصائص الأمن الإقليمي أنّه متغيّر، فهو يقوم على عدّة عوامل مركبة: كالتاريخية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكذلك فهو غير محدد، بحيث إنّه قد يتم استخدامه بطرق سيئة من قبل الدول بسبب عدم وجود إطار يُحدد المفهوم، أمّا ثوابت الأمن القومي فهي الثوابت الجغرافية والمعنية بموقع الدولة الجغرافي، والثوابت التاريخية لما قدمته الدولة إسهامًا في الحضارة الإنسانية، والثوابت الثقافية المتمثلة في الدين واللغة والقومية والتراث. (هينر فورتيج، 2014، ص41)

ثانيًا: نظريات الأمن الإقليمي

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الدراسات الأمنية تقتصر على العسكريين والاستراتيجيين، ولأن الحرب العالمية الأولى أوضحت أنه لا يمكن ترك الحرب في أيدي القادة العسكريين، أدى تدخل المدنيين في الحرب العالمية الثانية إلى تحول الدراسة في مجال الأمن، والتي وفقًا للمفكر "ماك سويني" حددت أربع مراحل في تطورها: (علي الدين هلال، 2012، ص33)

- **المرحلة الأولى:** بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى حتى منتصف الخمسينيات، وارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي، وكانت دراسة الأمن جزءًا من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية.
- **المرحلة الثانية:** بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في العلوم السياسية منذ منتصف الخمسينيات، وخلال الحرب الباردة تطورت الأبحاث في الأساليب العلمية للتهديد، واستخدام القوة للدفاع عن مصالح الدولة وإرساء الأمن. كما ظهرت مصطلحات جديدة مثل نظام الأمن والأمن الدولي تؤكد تبعية الدول فيما بينها.

- **المرحلة الثالثة:** تعود البداية إلى الثمانينيات، وعرفت كيف أعيد النظر في المقاربات النظرية الحالية ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع جيلبان وكوهان.
- **المرحلة الرابعة:** هذه هي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث اتخذت الدراسات الأمنية أبعادًا أخرى بدخولها جميع المجالات.

أ. النظرة الواقعية

يرى الواقعيون أن المخاطر العسكرية هي أبرز تهديد لأمن الدولة، ولا سيما التهديدات الخارجية. وعليه، يجب أن تركز الدراسات الأمنية وفقًا لـ"والتز" على دراسة التهديد واستخدام القوة العسكرية والسيطرة عليها، والحفاظ على الأمن في إطار دولاتي– عسكري عن طريق استخدام الأساليب التقليدية باعتبارها الحل الأكثر ملاءمة. لذلك، كان يُفهم أمن الدولة على أنه أمنها العسكري فقط، وعليه، لجأت الدول الأكثر قيمة إلى التحالفات لمواجهة الأخطار المحتملة لضمان الأمن الجماعي للدول. (تيسير، 2010، ص24)

كدعم لفكرة الاعتماد المتبادل فيما بينها، ورغم ما قدمته الواقعية من أفكار– لا يعتبرها كثيرون نظرية– إلا أنها اعتبرت بعيدة عن الدراسات الأمنية؛ لأنها استندت إلى مفاهيم غامضة لعدم وجود مناهج أكيدة لدراستها، فمثلا فكرة توازن القوى كمفهوم أمني قائم على فكرة عقلانية لم يكن واضحًا، وهو كثقافة ارتكز على تحقيق الحد الأقصى للأمن، بدلا من ثقافة التوازن بمرتكزاتها الأساسية، كالدبلوماسية والتحكيم والوساطة وكل الوسائل السلمية. وهذا ما أدى إلى المأزق الأمني الذي حاول الواقعيون الجدد إيجاد تفسير له وتدارك اللبس الفكري الذي وقع فيه الواقعيون التقليديون. (صليحة، ديسمبر 2012، ص234)

الواقعية الجديدة استندت إلى فكرة أن الفوضى هي سمة من سمات النظام الدولي، حيث لا توجد سلطة مركزية قادرة على التحكم في سلوك الدول، وأن الزيادة في درجات الصراع حتى في حالة عدم الحرب تجعل احتمالية نشوب حروب متوقعة دائمًا، ولأن الشك والريبة يؤديان إلى فقدان الثقة، وأن وجود تعاون بين الدول أمر متوقع وحاضر، لكنه مقيد بمنطق المنافسة الأمنية التي تهيمن عليه والتي لا تزول بغض النظر عن حجم التعاون، فالسلام الحقيقي والدائم في العالم يعتمد على المعضلة الأمنية. تسمح هذه المنهجية بتقديم تعريف سلوكي للأمن أكثر من تعريف تعاقدي (اقتراح واقعي)

على أساس أن الفرد هو وحدة تحليل أيضًا، وأن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد لفهم وتفسير الظواهر الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي، وتتغير القضية المرجعية مع التغير في قطاع الأمن قيد الدراسة ويتأثر بعوامل وبمجالات خمسة. وعليه نكون أمام أشكال الأمن الآتية: (المرجع السابق، ص235)

- **الأمن العسكري:** ويرتبط بالقدرات الهجومية والدفاعية للدول، وكذلك القدرات التصورية للقدرات العسكرية لدولة أخرى.
- **الأمن السياسي:** ويتعلق بالهجوم ضد استقرار التنظيم داخل الدولة، وهو موجه ضد الحكومة وضد مؤسسات وأيديولوجيات تعبر عنها الدولة.
- **الأمن البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على البيئة والطبيعة كعنصر متغير أساسي للحياة. والتهديد قد يكون في شكل زلازل وبراكين وفيضانات أو تلويث للبيئة.
- **الأمن الاقتصادي:** ويتعلق بالحصول على الموارد والمال والثروة بهدف المحافظة على الصحة كأهم مؤشر للأمن.
- **الأمن الاجتماعي:** ويرتبط بالأخطار ضد الهوية الوطنية أو الاجتماعية أو القيمية... وغيرها.

ب. النظرة الليبرالية

بدأت النظرة الليبرالية من فكر سياسي كلاسيكي ومع مجموعة من الأهداف والمثل العملية القائمة على حقيقة أن الفرد هو أهم وحدة تحليل والحقوق المطلوبة له من الضروري توافرها، وأن دور الدولة دور جزئي في المجتمع الليبرالي، وهي تعمل بشكل رئيسي كحكم في النزاعات بين الأفراد لضمان الشروط التي يسعون من خلالها للحصول على حقوقهم كاملة. على الرغم من وجود تباين بين المنظرين الليبراليين، إلا أنهم اتفقوا بالإجماع على أهمية الفرد ودور الدولة كوجود محدود لضمان تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي الذي يمكّن الأفراد من التفاعل والنضال لتحقيق خياراتهم، وتضمنت الليبرالية اتجاهات أيديولوجية أبرزها الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسسية. (عواد، 2012، ص14)

- **الليبرالية البنيوية**

ارتكزت على فكرة السلام الديمقراطي التي برزت في ثمانينيات القرن الماضي، مبينة أن انتشار الديمقراطية سيؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهو مصدر رئيسي للسلام. وترجع فكرة السلام

الديمقراطي إلى الدراسة المنشورة في جريدة القدس للعلاقات الدولية التي أجراها كلٌّ من "سمول مالفين وديفيد سينجر" في عام 1976م. وقد أشار مايكل دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي، والامتثال الأيديولوجي بحقوق الإنسان، والاعتماد المتبادل عبر الحدود الوطنية هي العوامل الرئيسية التي توضح الاتجاه (الميل) إلى السلام الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات الديمقراطية والقيم التي بدونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق. (صليحة، ديسمبر 2012، ص236)

- **الليبرالية المؤسساتية**

جاءت كرد فعل على الواقعية الجديدة التي يدعيها "كينيث والتز"، وظهرت في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ويقول مؤلفو هذه الحجة أن النمط الناشئ للتعاون المؤسسي بين الدول يفتح الطريق أمام فرص غير مسبوقة في السنوات القادمة، وأن تلعب المؤسسات الدولية دوراً في المساعدة في تحقيق التعاون والاستقرار. ويعتقد (كوهان ومارتن) أن المؤسسات يمكنها تقديم المعلومات، وتقليل تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإنشاء نقاط اتصال للتنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل. وعلى الرغم من أن المؤسسات قد لا تمنع الحروب، إلا أنها تخفف من مخاوف الاحتيال، وتخفف من المخاوف التي تنشأ أحيانًا من المكاسب غير المتناسبة الناتجة عن التعاون، والتي تعد آلية مهمة في تحقيق الأمن الدولي على الرغم من استمرار القوة العسكرية في العلاقات الدولية (خطاب واقعي).

ويعد "جوزيف ناي" من أبرز الليبراليين، حيث طرح مقاربة (القوة الناعمة) كفكرة وسطية بين الواقعية والليبرالية (مما جعلها واقعية ليبرالية). و"القوة الناعمة" عُرفت من قبل "ناي" بأنها "القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع بدلاً من اللجوء إلى الوسائل القسرية التقليدية، فهي مكلفة وغير مضمونة، وبدلاً منها يستخدمون تكنولوجيا المعلومات، والمعرفة أهم الاستراتيجيات لضمان الأمن. (طارق، 2013، ص32)

ج. المقاربات الحديثة للأمن

خلال الحرب الباردة بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية، ظل حجم التهديدات ومدى المخاطر لفترة طويلة مركزًا على الصفقات التي تشمل الدول التقليدية والتحالفات التي تقودها. بعد عام 1990 أضحى تحليل المشكلات الأمنية وحلولها على رأس الأولويات ويسلط الضوء على الجهات الفاعلة

الأخرى داخل وخارج البلاد، مثل الحركات المتمردة والمجتمعات العرقية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها. كما تناولت البعد الدولي، كالأعمال الإرهابية الإجرامية، وتوسعت لتشمل الأبعاد الإنسانية التنموية. وقد حدث هذا التحول لعدة أسباب، من أهمها:

- أن مشاكل الأمن ليست نفسها بالنسبة للدول المتطورة أو النامية، وبالتالي تحليل المشاكل لا يكون بنفس الطريقة.
- التهديد بالنسبة للدول يتطور وفقاً للتحول في العنف (استراتيجية غير مباشرة أو نزاعات أو إرهاب) ووفقا للمحيط الدولي. ولهذا كان الحديث عن الأمن الطاقوي في السبعينيات وتغير الحديث بعد أحداث 11سبتمبر 2001. (Fred, 1995, P43)
- السلطات السياسية لم ترغب ولا تريد أن يكون تعريف الأمن ضيقاً حتى لا تتحدد قدراتها أمام مواجهة الأخطار ضد أي مصلحة حيوية.
- وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأفكار النقدية التي، على الرغم من اختلافها في جوانب معينة، تشترك في عدة جوانب، وبالنسبة للنقاد، فإن الأمن هو بناء اجتماعي، ويعرفونه على أنه الانعتاق، أي أنه غياب التهديدات وتحرير الأفراد والجماعات من المشاكل المادية والإنسانية التي تقيدهم من اتخاذ قراراتهم. فالأمن والانعتاق وجهان لعملة واحدة، وهذا التحرر وليس القوة التي تؤدي إلى الأمن الذي أضحت الدولة غير قادرة على ضمانه. ولا يمكن تحقيق الأمن الحقيقي، وفقًا لكين بوث، إلا إذا كانت الدولة قادرة على رؤية الآخرين ليس كوسيلة ولكن كهدف، وأن الأمن الدائم لن يكون لأي أحد ما لم يضمن ذلك الآخر. (بشير، 1994، ص52)

د. نظرية المركب الأمني الإقليمي

تبلور مفهوم الأمن الإقليمي بصورة واضحة من خلال نظرية مركب الأمن الإقليمي التي توضح التميز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تمتلك القدرة على تجاوز المسافة بين تفاعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم الحيوية بيئة أمنها. كما تقوم نظرية المركب الأمني على مجموعة من القواعد أهمها: إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها وفي المسافات الطويلة. وتعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الدول الفاعلة داخل المركب الأمني

وآخرين خارجه. وتعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان ذا نطاق واسع.

إن مكونات الأمن الإقليمي هي المكون الرئيسي للأمن الدولي، ويُستمد تشكيل الأمن الإقليمي من التفاعل بين البيئة الفوضوية، ونتائج ميزان القوة في النظام الدولي من ناحية، ومن الضغوط الناتجة عن التقارب الجغرافي المحلي، من ناحية أخرى. ويعد باري بوزان أول من استخدم مصطلح التحليل الأمني كمستوى النطاق الإقليمي، كوحدة تحليل أساسية تنشأ عن طريقها القضايا الأمنية، حيث تحدد غالبية الدول علاقتها الأمنية من منظور إقليمي وليس عالميًا. (مصيلحي، 2009، ص142)

كما تحدد نظرية المركب الأمني الإقليمي مستويات للتحليل هي: المستوى المحلي الداخلي: والذي يعنى بدول الإقليم من الداخل، بالتركيز على نقاط الاختلاف والضعف المتولدة بالداخل. ومستوى العلاقات دولة– دولة: تحدد ملامح الإقليم من خلال تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة، وذلك على كافة الأصعدة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية دور القوى العالمية في الإقليم، أي التفاعل بين البنيات المشكلة لبنيات الأمن العالمية والإقليمية. وتتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي في ثلاث متغيرات: الحد: وهو ما يميز المركب الأمني الإقليمي عن جيرانه من الأنظمة؛ البنية الفوضوية: التي تعني أن المركب الأمني الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيًا أو أكثر، وهذا أحد الشروط لتكوين نظام إقليمي؛ القطبية: الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات، وفي الأخير البناء الاجتماعي والذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات السياسية المشكلة للمركب. (المرجع السابق، ص143)

المبحث الثاني
المتغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وكيفية تعاملها مع الملفات الشائكة في المنطقة

إن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تأخذ بعين الاعتبار الإبقاء على موقعها في المنطقة كقوى عظمى، وحماية مصادر الطاقة، والحفاظ على نفط المنطقة بوصفه شريان الحياة الاقتصادية في العالم، وهذا ما سعت له عن طريق فرض السيطرة على نفط العراق. وبعد القرار الأمريكي بالانسحاب من العراق والذي تسبب لهم بخسائر عسكرية واقتصادية، ارتكزت استراتيجية واشنطن الجديدة على إدارة صراعات المنطقة دون التدخل المباشر.

- وعند وقوع بعض التحركات الشعبية في المنطقة العربية، وتصدر بعض الفاعلين الجدد للمشهد العربي، أبرزهم الجماعات الإسلامية، وما أعقب ذلك من فوضي أدت في النهاية إلى ظهور تنظيمات إرهابية مسلحة ساهمت في تأجج الوضع في المنطقة، ودخول أطراف دولية أخري، مثل روسيا، في الصراعات الدائرة في المنطقة، فالكل يبحث عن مصالحه دون مراعاة مصالح دول المنطقة وشعوبها، كل هذا ساهم في عودة الولايات المتحدة للانخراط بشكل أو بآخر في المنطقة. (Samuel, 2015, P4)

ومن المعلوم أن إيران عملت على استغلال ما خلفه التحرك الأمريكي في العراق من فراغ استراتيجي في منطقة الخليج العربي، وما تركه انهيار الاتحاد السوفيتي من فراغ في آسيا الوسطى والقوقاز، لفرض مكانتها كقوة إقليمية بغية تحقيق طموحاتها الأيديولوجية وأطماعها في الهيمنة وتخويف جيرانها كهدف على المدى القريب، ثم فرض سيطرتها على المنطقة كهدف على المستوى البعيد. (مصطفي، إبريل 2005، ص32)

ومن ثم، فإن الولايات المتحدة– والغرب عمومًا– ترى في هذا التوجه تحديًا لها وفي أكثر من موقع، وإنها ربما تسعى إلى صياغة دور مركزي لها كقوة إقليمية في المنطقة، إن لم يكن فرض تغيير جذري في ميزان القوة الإقليمية لصالحها. (المرجع السابق، ص33)

ومن خلال متابعتنا لسياسة إيران في المجال النووي نستخلص أنها كانت سياسة ذكية في طريقة التعاطي مع القضية، فهي لم تمنع مسارات التفاوض للدخول في مفاوضات حول برنامجها النووي، حيث في ظل مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي من جهة وكذلك روسيا وأيضًا الوكالة الدولية وغيرهم، كانت إيران تسعي إلى الانتهاء من المرحلة المفصلية في عملية تخصيب اليورانيوم، وهو ما تم في ظل انشغال العالم بالمفاوضات. (عواد، 2012، ص16)

وبناءً على ما سبق، نلاحظ أن البرنامج النووي الإيراني دخل مرحلة اللاعودة، لا سيما مع قرار انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي مع إيران، والذي يُعرف باسم "خطة العمل المشتركة الشاملة"، أي أنه لن يتمكن أحد من إيقاف البرنامج مهما كانت الوسائل والضغوط التي يمارسها، حتى في ظل سعي إدارة بايدن الحالية للتوصل إلى حلول مشتركة مع النظام الإيراني للعودة إلى الاتفاق النووي.

ولا يمكن للباحث تناول الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط دون التعرض للعلاقات الأمريكية التركية، حيث يرى الكثير من الأكاديميين والباحثين العلاقات الأمريكية التركية بالتحالف الاستراتيجي القائم على أسس راسخة بفعل تشعب المصالح، بينما يرى آخرون أن هذا التحالف قلق لا يتسم بالثبات والاستقرار بفعل حالات الصعود والهبوط التي مرت بها العلاقة بين الدولتين في أحقاب مختلفة، كما تنظر واشنطن إلي أنقرة في إطار التوازن الدولي واستراتيجية الهيمنة، وبالمقابل فإن أنقرة تنظر إلى واشنطن بأكثر من عين، فهي حليف لا يمكن الاستغناء عنه. (جهاد، 2005، ص85)

وفيما يتعلق بترتيب الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة سوف تتوصل قريبًا إلى حالات من الوفاق السري غير المعلن مع بعض الأطراف التي تجاهر بالعداء معها بغرض ضمان وجود حالة مستمرة من الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة، وبما يزيد الحاجة إلى الدور الأمريكي بعد أن بدأت واشنطن تشعر بتناقص وضعف هذا الدور، وذلك على النحو التالي:

بخصوص إيران، سوف تنفذ واشنطن سياسة تجاه طهران مفادها رفع الحصار الاقتصادي عنها، لكن سوف تحافظ على استمرار سياسة «خنق» إيران «اقتصاديًا»، وستظل أمريكا تتحكم في إيران من الناحية الاقتصادية، أو تكون في حكم الوصي الاقتصادي عليها، مقابل إعطاء طهران دورًا أكبر في المنطقة.

أما فيما يتعلق بتركيا، فرغم التحالف العسكري الأمريكي– التركي والعضوية المشتركة في «الناتو» إلا أن العلاقات في عهد الرئيس التركي الحالي أردوغان ليست على ما يرام بين أنقرة وواشنطن، فالطرح الأردوغاني لا يرقى في كثير من الأحيان إلى الرضا الأمريكي أو الموافقة عليه، فالرئيس التركي يتجه نحو نزعة شخصية يسعى من خلالها أن يحقق زعامة ودورًا تاريخيًا، مما يجعل واشنطن تخشى أن يقود ذلك إلى انسلاخ تركيا من التبعية الأمريكية مستقبلاً، وهو ما لا تسمح به الإدارة الأمريكية.

ثانيًا: أبرز المتغيرات الدولية وتداعياتها على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

تشير التحولات الدولية إلى حدوث متغيرات دولية جوهرية لن تتوقف تأثيراتها عند دولة بعينها بل تمسُّ غالبية الدول، مثلما جرى بالمراحل السابقة لتحول النظام الدولي، وتحدث هذه التحولات على مستوى بعينه، أو على كافة المستويات: السياسية، مثل تحديات القوى الدولية الصاعدة للقواعد المستقرة في النظام الدولي القائم، أو إعادة اصطفاف القوى الدولية في محاور جديدة تتعارض وتوجهات النظام الدولي، وإدراك القوة أو القوى المتحكّمة في النظام الدولي لهذه التحولات مع تبنيها سياسات التطويق للقوى الدولية الصاعدة؛ والاقتصادية، مثل اندلاع أزمات ذات تأثير كبير على الاقتصاد العالمي كأزمة الطاقة الراهنة، والتي لم تستطع القوى الممسكة بالنظام الدولي بمفردها مواجهتها، ما يؤثر على معدل التنافس بين القوى الإقليمية المتنافسة متقاربةِ القوة عند التحرك لممارسة دورها؛ والعسكرية، مثل إعلان إحدى أو بعض القوى الدولية الصاعدة الحربَ ضد دولةٍ محسوبة على المحور الأقوى في العالم، أو مساعيها لتقليص حجم الفجوة العسكرية مع القوى الدولية ذات المقدرات العسكرية الأقوى والأكبر في العالم. (عبدالرؤوف، يوليو 2022، ص5)

وعليه، يمكن رصد أبرز المتغيرات الدولية التي أثرت بنحو أو بآخر على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط مثل: الحرب الروسية الأوكرانية، والانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط، وملف الثورات العربية، وملف دول الخليج العربي وإيران، والتطفل التركي على المنطقة، بجانب ظاهرة الإرهاب، وتوازنات القوى بين الوحدات الدولية، ويمكن تناولها على النحو الآتي بيانه:

1. الحرب الروسية الأوكرانية

بسياساتها المناوئة للولايات المتحدة في الأقاليم الجغرافية المختلفة على المستوى الدولي، لتعظيم نطاق نفوذها العالمي منذ بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، وبمساعيها لخلق محور قوة عالمي يُضاهي قوةَ المحور الأمريكي– الأوروبي، وبمحاولاتها الدائمة لتقليص الفجوة في ميزان القوى الدولي لغير صالح الولايات المتحدة، وباتخاذها قرارات بإعلان الحرب ضد الحلفاء الاستراتيجيين للمعسكر الغربي مثل قرار الحرب ضد أوكرانيا فبراير 2022م، تكون روسيا قد تحدَّت القواعد الدولية المستقرة التي أرستها الولايات المتحدة على خلفية انتصارها على الاتحاد السوفيتي السابق منذ نهاية الحرب الباردة.

فمنذ بداية الأزمة الروسية الأوكرانية، شهدت البيئة الاستراتيجية العالمية والإقليمية تغيرات نوعية وحادة، حيث لا يمكن الحكم على الحرب في أوكرانيا من منظور تقليدي يرتبط باعتداء دولة على سيادة دولة أخرى، بل يمكن اعتبار الأزمة إيذاناً بميلاد نظام دولي جديد، وهو ما سيشكل العديد من التحديات على مختلف الأصعدة. حيث من المتصور – وفقًا للتطورات الجارية– أن الأزمة الأوكرانية ستفرض منظورًا جديدًا للتعامل معها، بالنظر إلى معطى رئيسي وهو صعوبة التسليم بأن أوكرانيا ستكون دولة مستقرة في المستقبل، وفقًا للسيناريوهات المتوقعة لمسار الأزمة، الأمر الذي سيفرض بالتبعية إشكاليات جديدة.

وعليه، من المرجح أن تكون للحرب الروسية الأوكرانية تداعياتها على النظام العالمي؛ ولكن يبدو أن الكيفية والمدة التي سيأخذها النظام العالمي الحالي قبل بداية انهياره مرتبطة بنتائج المعركة ودور الأطراف الفاعلين فيها، ويظهر أن الحرب في أوكرانيا لن تكون العامل الأول والأخير في تغيير النظام العالمي، بل سبقته عوامل كثيرة، وقد يترتب على نتائج الحرب عوامل أخرى، تسهم بشكل ما في إعادة تشكيل نظام جديد، لكن على كل الاحتمالات يظهر أنه من المستبعد في ظل المعطيات

الحالية خروج أمريكا من المشهد السياسي كاملاً، وقد تؤسس الأحداث في حال استمرارها مع نجاح سيناريو التفوق الروسي لتعدد الأقطاب في النظام العالمي.

وفي هذا السياق، ترى الصين الحرب الروسية ضد أوكرانيا من خلال عدسة منافسة القوى العظمى بينها وبين الولايات المتحدة. ولا يفسر تنافس/ صراع بكين مع الولايات المتحدة موقفها من حرب أوكرانيا فحسب، بل يفسر أيضًا نواياها الاستراتيجية الشاملة تجاه أوروبا، فضلاً عن علاقتها قصيرة ومتوسطة المدى مع روسيا.

في حين أنه كان من المبرر تمامًا مطالبة الصين، بصفتها عضوًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ببذل كل ما في وسعها لإنهاء الحرب في أوكرانيا، ولكن يبدو أن أوروبا تسيء فهم– أو تتجاهل– كيف ترى بكين الحرب وموقعها الجغرافي الاستراتيجي. بالنسبة للصين، فإن الحرب الروسية ضد أوكرانيا هي أولاً وقبل كل شيء حرب بالوكالة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة، وبالتالي فهي تؤكد وجهة نظر الصين بأن الولايات المتحدة تواصل تعزيز هيمنتها على حساب الآخرين، وفي المقام الأول على حساب الصين. وبالتالي ستلقي الحرب الروسية الأوكرانية بتأثيرها على خرائط التحالفات والسياسات الإقليمية والدولية، وعلى مستويات التنافس بين الدول في المحيطين الإقليمي والدولي.

فقد سلط الصراع بين روسيا وأوكرانيا الضوء على المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية المترابطة التي تربط الشرق الأوسط وروسيا. منذ بدء الصراع، سعت القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، بما في ذلك دول الخليج وإسرائيل، التي تفضل إبقاء روسيا إلى جانبها لمواجهة خطر إيران النووي، إلى التحوط بمراهناتها مع اندلاع الصراع في أوكرانيا. كانت احتياطيات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ورقة مساومة لا تقدر بثمن للدول الخليجية لتغيير أولوياتها الاستراتيجية وتوجيهها بعيدًا عن الغرب. على سبيل المثال، رفضت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عدة طلبات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لزيادة إنتاج النفط لتعويض ارتفاع أسعار النفط. كما أجرتا محادثات مع روسيا، مما يشير إلى استعدادهما لحماية مصالحهما المشتركة، وخاصة في مجال الطاقة. كما استمرتا في دعم طموحات الصين المتنامية في المنطقة، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق، التي تثير مخاوف بشأن أجندة المحيطين الهندي والهادئ التي تقودها الولايات المتحدة.

2. الانسحاب العسكري الأمريكي من الشرق الأوسط

تشكِّل الانسحابات العسكرية الأمريكية خلال الإدارتين الأمريكيتين: السابقة بقيادة الرئيس دونالد ترامب، والحالية بقيادة الرئيس جو بايدن، تحولًا استراتيجيًا مهمًا للغاية ضمن التحولات الدولية الراهنة، حيث تكمن خطورة الانسحابات العسكرية الأمريكية في إحداثها فراغًا استراتيجيًا، وإيجادها ساحةَ تحرك أمام القوى الإقليمية– ذات النزعة التوسعية– المتصارعة لملئها واغتنامها ومد نطاق النفوذ إليها. لذلك شكَّلت حالةُ الفراغ الاستراتيجي التي خلَّفها الانسحابُ الأمريكي من الشرق الأوسط بدايةَ مرحلة جديدة، ليس فقط في تاريخ هذه المنطقة، وإنما في مسارات الأمن الإقليمي ولعبة التوازنات بالشرق الأوسط. (عبدالرؤوف، يوليو 2022، ص7–8)

فعلى الرغم من التقارب بين دول الخليج العربي وإيران، إلا أنه يأتي وسط حالة من عدم اليقين بشأن تقدم المحادثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران لاستعادة الاتفاق النووي المبرم عام 2015. وعليه، تخشى دول الخليج أن يؤدي رفع العقوبات عن إيران إلى إطلاق مليارات الدولارات التي يمكن أن تستخدمها طهران لتعزيز تسليح نفسها، وتوسيع نفوذها في الدول العربية من خلال الوكلاء. وفي حال فشلت المحادثات النووية، فإن التوترات الإقليمية قد تتصاعد، كما حدث عندما انسحب الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، من الاتفاقية بشكل أحادي، مما قد يجر المنطقة إلى الحرب. وبالتالي بالنسبة لدول الخليج العربي، فإن العودة إلى الاتفاق النووي أو عدم العودة هي نفسها إلى حد ما، حيث إنهم يتوقعون أن تهاجم إيران المنطقة بغض النظر عن النتيجة. ومن ثم، فإن الجهود المبذولة لتحسين علاقاتهم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمنهم وتصوراتهم للتهديد من الاتفاق النووي. حيث إن إيران لا تزال تشكل تهديدًا خطيرًا لأمن الخليج "مع أو بدون" اتفاق نووي، ولذلك فإن إحدى طرق التعامل مع إيران هي مواصلة الحوار، وإيجاد أرضية مشتركة لعلاقات حسن الجوار. (نسرين، أغسطس 2022)

ومن ثم، فإن عودة العلاقات بين دول الخليج العربي وإيران هي في إطار الحرص على وجود قنوات اتصال لاحتواء الفجوات، في حال تحولت السياسة الإيرانية للمشاركة الأمنية والبناء والاستقرار، في حين أن المملكة العربية السعودية لا تمانع من إقامة علاقات شرط صدق النوايا والحرص على التنمية والازدهار في المنطقة واحترام المعاهدات والمواثيق.

كما أن دول الخليج العربية طورت "سياسة براجماتية" بشأن إيران تشمل الاحتواء والمشاركة؛ لأنهم أدركوا أن واحدة فقط لن تنجح بمفردها. فعندما لم تتابع الولايات المتحدة الدفاع عن شركائها العرب في أعقاب هجمات أرامكو، أصبح من الضروري لدول الخليج تأمين أنفسهم دون الاعتماد على الآخرين– الولايات المتحدة على وجه الخصوص– والانخراط مع إيران، فضلاً عن تهدئة التوترات، والبحث عن حلول للقضايا العالقة والخلافية عبر القنوات الدبلوماسية، وليس عبر الصراعات الجيوسياسية التي لم تنجح في حلّ أي من هذه القضايا. وعلى الجانب الآخر، تعمل إيران على تحسين علاقاتها مع دول الجوار كي لا تكون تلك العلاقات عائقًا أمام توقيع الاتفاق النووي كما حصل في العام 2018 حينما كانت اعتراضات دول الجوار سببًا في خروج إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي.

وفقًا لما سلف ذكره، فإن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط لا تولي اهتمامًا أو أهمية لاحتياجات دول المنطقة، ولا تهتم بشعوبها وقضاياها واحتياجاتها، ولا حتى النخب الحاكمة التي تتعامل معها تكتيكيًا حسب متطلبات كل مرحلة وظروف سياسية أو تاريخية، ولكن وفقًا لما يحمي مصالح أمريكا وإسرائيل فقط، وبالتالي فإن السياسة الأمريكية متغيرة ومتلونة مع جميع الدول، بينما تظل ثابتة إزاء ما يحقق مصالحها ومصالح إسرائيل، وعلى دول المنطقة أن تتبنى استراتيجياتها وتحالفاتها وفق شروطها ومصالحها واحتياجاتها ومخاطرها والتحديات القائمة والمحتملة دون الاعتماد على الدور الأمريكي. (فايز، 2013، ص63)

3. ملف الثورات العربية

إن ما شهدته المنطقة العربية من انتفاضات في مختلف الأرجاء، وتحديدًا في كل من سوريا، واليمن، وليبيا، وتونس، وذلك من أجل المطالبة بالتغيير استهدافًا لتحقيق التحسن الاجتماعي في شتى قطاعاته المعيشية، تسببت في العديد من الاضطرابات في المنطقة، وخاصة أن بعضها انتهى بسلسلة من العنف غير المبرر من قبل بعض التيارات أو حتى من الأنظمة السياسية، وهو ما تسبب بتحول جذري في سياسات المنطقة، وخاصة أنها عرضت مفهوم الدولة الوطنية للانقضاء، وذلك وفقًا للمخاطر التي تعرضت لها وحالة السيولة التي طرأت على البعض من تلك الدول.

4. ملف إيران ودول الخليج العربي

يجمع دول الخليج بإيران علاقات مضطربة على مدار التاريخ، وخاصة المملكة العربية السعودية، والتي طالما يجمعها بإيران الاختلاف في وجهات النظر، لذا ترى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران تشكل تهديدًا كبيرًا لحكمها الذاتي الإقليمي واستقرارها السياسي وإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما يعكس الحذر تجاه إيران التوترات التاريخية العميقة بين الشيعة والسنة، وبين الفرس والعرب، وبين الجمهورية الإيرانية الثورية وملكيات الخليج. (باسم، يناير 2022)

5. القضية الفلسطينية

شهدت تلك القضية تطورات بل تعديات من قبل الجانب الإسرائيلي، وخاصة من خلال عملية بناء المستوطنات في قطاع غزة والقدس، ومنها محاولة تهويد الدولة، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة خطوة للقضاء على الهوية الفلسطينية بل ومحوها، ناهيك عن الإغارات على حقوق الفلسطينيين من خلال عمليات القصف لمناطق مختلفة من القطاع، وذلك من أجل فرض سياسة الأمر الواقع على هذا الشعب، وبالتالي فإن هذا التطور الذي لحق بتلك القضية بداية من العقد الثاني لهذا القرن لهو بالأمر الذي يستدعي التوقف على حيثياته، وخاصة في ظل ارتباط تلك القضية بالأمن الإقليمي للشرق الأوسط. (الهيئة العامة للاستعلامات، يناير 2022)

6. توازنات القوى بين الوحدات الدولية

اتضح خلال العقد الماضي أن هنالك تغيرًا في موازين القوة في العالم، وذلك باتجاه إقصاء أمريكا عن سيادة العالم وأحادية القطبية، وذلك من خلال القوى الصاعدة التي حققت طفرة في العديد من المجالات، وبالتالي فإن التغير الذي طرأ على تلك البيئة متمثل في التنافس بين تلك الوحدات والحروب غير العسكرية التي أعلنتها وخاصة الاقتصادية منها، كما أن العالم شهد خلال العقد الماضي وجهتين مختلفتين للإدارة الأمريكية إحداهما تمثلت في نظام الرئيس أوباما، ودعمه لما يعرف بالثورات الشعبية، والتي تحولت لصراعات مسلحة فيما بعد، وأيضًا لجماعات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ثم إدارة ترامب المغايرة تمامًا لاستراتيجية أوباما، والتي تعلن العداء الصريح لمنافسيها وعلى رأسهم الصين، ثم العداء للدول الإسلامية، وبالتالي فإن قدوم تلك الرؤية المتشددة لأفكارها على رأس دولة كبرى وتقود العالم فإنه لأمر جلل كونه يهدد المصالح العالمية وتوازنات القوى بين الوحدات

الدولية، وهو ما أدخل الدول في صراعات ومنها الصراعات والحروب التجارية بين دولة الصين وإدارة ترامب، ناهيك عن الانحياز الكامل لمشروع تهويد القدس.

7. ظاهرة الإرهاب

تعتبر من أبرز المتغيرات التي عصفت بالمجتمع الدولي في العقد الثاني من هذا القرن؛ وذلك لأنها هددت مختلف الدول العربية منها والغربية، حيث إنها أضحت حروبًا غير تناظرية لا تخضع لقواعد الحروب التناظرية، فتعتبر عدوًا خفيًا غير معلوم، كما أنه يخدم مصالح دول بعينها، أي أنها حرب بالإنابة عن أخرى في أراضٍ لا تخضع لسيطرتها لتمرير مصالحها، فانتشار تلك الظاهرة بات يهدد استقرار وأمن الشعوب، وبالتالي يعتبر من أهم المتغيرات التي أثرت في الأمن الإقليمي للشرق الأوسط. (الجندي، 2020، ص82–83؛ نبيل، 2016، د.ت)

ثالثًا: انعدام الأمن في الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توتراً في العالم، في ظل تعقد المنطقة، والتي بطبيعتها تتحدى الأفكار البسيطة التي تم تجربتها خلال العقود الماضية، والتي تم استعارتها من التجربة الأوروبية في صنع السلام والتكامل الإقليمي وحل الصراع، والتي تهدف إلى صنع السلام، خاصة بين الدول العربية وإسرائيل، والعمل على تحقيق التكامل الإقليمي وتحقيق الديمقراطية. (James, 96/24, P3)

لكن كانت هذه الأفكار ثقيلة على منطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة غير مستقرة شهدت صراعات سياسية وعسكرية، والعديد من الحروب والاضطرابات المسلحة ذات الجذور التاريخية العميقة، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، بجانب ما يتعلق بحل هذه الصراعات من مصادر جديدة للتوتر الإقليمي والتي تظهر بمرور الوقت، فضلاً عن التخلف الاجتماعي والاقتصادي، ونتيجة كل ذلك المزيد من الحروب والتفكك والتراجع التنموي، وبالتالي دول فاشلة. (عبدالمنعم، يوليو 2015، ص47)

ومن ثم، فلا شك أن حالة انعدام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط جاءت في البداية نتيجة تدخل خارجي ساهم في تأجيج الصراع الطائفي بين السنة والشيعة، ودفع إيران إلى الواجهة بعد اندثار العراق كجهة إقليمية فاعلة، وتحولها إلى دولة هشة من الناحية الأمنية، فضلًا عن عوامل كثيرة تسهم

في انتقال عدوي الخلافات العسكرية، وتفشي العنف من دولة إلى أخرى في منطقة الشرق الأوسط. (عصام، 2020، ص33)

وبالتالي كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من احتلال للعراق أولى الصدمات العديدة التي وضعت القلب العربي على مسار نحو التشرذم التدريجي، حيث إن فشل الدول العربية في التدخل سياسياً في مرحلة ما بعد الغزو في السياسة العراقية قد تنازل عن المبادرة الاستراتيجية لإيران، وتبع ذلك عدم القدرة على مواجهة الحرب الإسرائيلية المدمرة ضد لبنان عام 2006، وهجماتها العسكرية المتكررة على غزة، فضلاً عن الفشل في كبح النفوذ الإيراني المتزايد في لبنان. حدث كل هذا على خلفية أزمة شرعية زاحفة عصفت بالأنظمة العربية، حيث أثبتت بشكل متزايد أنها غير قادرة على مواجهة تحديات الحكم الناشئة عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وعدم القدرة على الانتقال إلى نظام سياسي أكثر تعددية. كما أدى اندلاع الانتفاضات العربية إلى الصدمة الأخيرة التي تركت الجوهر العربي في حالة من الفوضى، ويقترب– في بعض الحالات– من الانهيار، كما يتضح بشكل واضح في ليبيا واليمن. (Yannis, Oct 2018)

فقد أدت هشاشة الجوهر العربي إلى حالة عامة من ضعف الدولة في عدد من الدول العربية الرئيسية، في الوقت الذي كان فيه أمن المنطقة يمر بعملية تغيير بالغ الأهمية، مما أدى إلى تعميق الشعور بانعدام الأمن بشكل عام، كما أدى تآكل الجوهر العربي في أعقابه إلى زيادة طائفية السياسة الإقليمية– والتي تشير إلى فشل بناء الدولة في الشرق الأوسط، وهو ما يشير بدوره إلى التدخل الأجنبي– حيث لم تعد التصنيفات السياسية للراديكالية مقابل المحافظة التي ميزت تقليديًا المنافسة الأيديولوجية حول قضايا العروبة، والصراع العربي الإسرائيلي، والاصطفاف المؤيد للغرب، سارية. (Marwan, June 2019)

فقد ظهرت في مكانها مجموعة من الهويات السياسية العرقية والطائفية البديلة، حتى أيديولوجيات الإسلام السياسي أصبحت محددة بمصطلحات طائفية بين السنة والشيعة، وبالتالي أدت ديناميكية الأمن الإقليمي الناتجة إلى مزيج شديد التباين والمعقد من تصورات التهديدات بين الأطراف الإقليمية الرئيسية. فكان يُنظر إلى المنافسة الجيوسياسية ليس فقط من حيث التهديدات التقليدية للأمن القومي، ولكن أيضًا من حيث التهديدات للنظام السياسي المحلي وبقاء النظام. وهكذا اتخذت المنافسة الاستراتيجية شكل إعادة تنظيم معقدة للقوة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية والفكرية. وهذا بدوره من

شأنه أن يولد نوعًا من العقيدة الأمنية المتطرفة التي من شأنها إدراك التهديدات من منظور شبه وجودي.

وبالتالي تفاقم انعدام الأمن الإقليمي المتزايد الذي عززته هذه البيئة إلى حد كبير بسبب عدم اليقين الاستراتيجي الناجم أيضًا عن استجابة واشنطن غير المنتظمة لهذه التطورات التي تتكشف، وكان لهذا تأثير عميق على السياسات الخارجية لحلفاء أمريكا وخصومها على حد سواء. بالنسبة للأولى، تجاوزت القضية مجرد الخلافات السياسية حول استراتيجية واشنطن في الشرق الأوسط، حيث أثارت مخاوف عميقة حول مصداقية أمريكا، وخاصةً فيما يتعلق بدول الخليج العربي، مصداقية الضمان الأمني الأمريكي. وبالنسبة للأخيرة، لم يكن هناك شعور يذكر بأن الولايات المتحدة ستقيد أفعالها في السعي وراء ميزة استراتيجية في البيئة الأمنية الناشئة.

وقد عززت أيضًا موجة التدخل في جميع أنحاء مسارح الصراع في المنطقة من نواح كثيرة، من هذا الشعور بعدم اليقين، حيث شعرت الدول الرئيسية بأنها مضطرة للتصرف من جانب واحد في مواجهة ما اعتبره صناع القرار الضعف الاستراتيجي المتزايد الناشئ عن الحروب الأهلية المتصاعدة في الشرق الأوسط، فكانت الدرجة التي أدى بها ذلك إلى تغيير بيئة الصراع السائدة، حيث كانت المنطقة تاريخياً واحدة من أكثر المناطق عرضة للصراع في السياسة العالمية المعاصرة. ومع ذلك، يُعزى الكثير من هذا إلى النزاعات المسلحة التقليدية بين الدول– الحروب العربية الإسرائيلية، والحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج الثانية بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والعراق– هي الأمثلة الأكثر بروزًا. (Yannis, Oct 2018)

لكن كان تدخل القوى الإقليمية في الحروب الأهلية في الشرق الأوسط أو غزو الدول الأضعف نادرًا نسبيًا، حيث بلغ متوسطه مرة كل عقد (مصر في اليمن خلال الستينيات، وسوريا في لبنان عام 1975، وإسرائيل في لبنان عام 1982، والعراق في الكويت عام 1990). وبالتالي يقف هذا السجل في تناقض صارخ مع النمط الحالي للتدخل، حيث شهد الشرق الأوسط تدخلاً شبه متزامن– سياسيًا وعسكريًا– في ست ساحات صراع على الأقل: سوريا (إيران وتركيا وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي)؛ العراق (إيران، المملكة العربية السعودية، تركيا)؛ البحرين (المملكة العربية السعودية، إيران)؛ اليمن (إيران، السعودية، الإمارات العربية المتحدة)؛ ليبيا (مصر وتركيا والإمارات العربية المتحدة)؛ ولبنان (إيران والمملكة العربية السعودية).

ومن خلال ما سبق، يمكن تقسيم مصادر وأسباب انعدام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط إلى أربع فئات واسعة ومتداخلة، وذلك على النحو الآتي:

السبب الأول، الهيكل الأمني الذي ظهر في المنطقة هو بحد ذاته مصدر لانعدام الأمن. حتى الآن، استندت إلى حد كبير على استبعاد إيران والجهود المستمرة والمكثفة من قبل الموازن الخارجي وآثارها، وهي الولايات المتحدة. لطالما كان التفكير الأمني والاستراتيجي للولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي مبنيًا على افتراض أن إيران ليس لديها أي مخاوف أمنية مشروعة خاصة بها. وقد دفعت الطبيعة الخاطئة للافتراض إدارة أوباما إلى إعادة التفكير ومراجعة تفكيرها بشأن إيران، إلى حد كبير من خلال ضمان أن المفاوضات النووية طويلة الأمد مع الجمهورية الإسلامية قد أتت ثمارها بنجاح في عام 2015. على الرغم من الذعر الكبير بين القادة السعوديين والإسرائيليين، حافظت إدارة أوباما على المسار. لكن إدارة ترامب التي خلفتها عكست مسارها وزادت التوترات الأمريكية الإيرانية مرة أخرى. (عصام، 2020، ص34)

السبب الثاني لتفشي انعدام الأمن في الشرق الأوسط هو الإهمال واسع النطاق للتهديدات الأمنية التي ليست ذات طبيعة عسكرية بحتة. وبشكل أكثر تحديدًا، أدى ظهور سياسات الهوية بشكل عام، والطائفية على وجه الخصوص، إلى توتر كبير داخل المجتمعات وفيما بينها في جميع أنحاء المنطقة، فقد أضافت الطائفية القوة والفاعلية إلى خطاب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي سعت إلى تعزيز أجنداتها الخاصة، والتعويض عن أوجه القصور الخاصة بها، من خلال الادعاء بأنها مدافعة عن الهويات والمجتمعات التي يُفترض أنها مهددة. (بيري، سبتمبر 2019)

وقد غذى هذا الأمر وعززه السبب الثالث لانعدام الأمن، ألا وهو عدوانية الفاعلين المعنيين. حيث إن السياسة والعلاقات الدولية في جوهرها هي نتاج أفعال صانعي السياسات من الأفراد وتعكس تفضيلاتهم. علاوة على ذلك، دفعت تطلعات الهيمنة الإقليمية، وطموحات إسقاط القوة، وتحقيق مركز القوة الوسطى، الجهات الفاعلة الحكومية الإقليمية إلى التنافس مع بعضها البعض وتقويض بعضها البعض. هذه الطموحات، إلى جانب قوة الطائفية من ناحية وانتشار الأنظمة السياسية الضعيفة والهشة في الشرق الأوسط من ناحية أخرى، جعلت المنطقة متقلبة بشكل خاص. (عبدالعليم، يوليو 2015، ص84-85)

وعليه، كان للصراع في السياسة الخارجية والأمنية نتيجة رابعة، وهي إعادة الإنتاج لانعدام الأمن نفسه، والمعروف باسم معضلة الأمن. يحدث هذا عندما تزيد تدابير تعزيز الأمن من قبل دولة واحدة من انعدام الأمن لدى خصمها، الذي تؤدي إجراءاته المضادة إلى جعل الأول غير آمن. وبالتالي لا تزال الحلقة المفرغة لانعدام الأمن التي تمثلها المعضلة الأمنية تقوض آفاق السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط.

إجمالاً، كانت النتيجة ظهور مجمع أمني إقليمي شديد التقلب والتوتر يتميز بالتوترات المزمنة، والخلافات الدبلوماسية، والمشاعر المشحونة والمتوترة للغاية، والقلق والعداوات عميقة الجذور، ومؤخراً الصراع العسكري المفتوح والحرب. في السياق العالمي الحالي، لا يحدث عدم الاستقرار في الشرق الأوسط منعزلاً ويتغذى– وهو بدوره يغذي– عدم الاستقرار في أماكن أخرى، قريبة وبعيدة. في الواقع، يمكن القول إن تدفقات عدم الاستقرار من اليمن إلى الصومال تربط معًا مجمعًا أمنيًا إقليميًا بآخر. منذ عام 2011، شهد العالم إصرارًا دبلوماسيًا وعسكريًا غير معهود، وغالبًا ما يكون مشابهًا للعدوانية، مثل قطر وتركيا. علاوة على ذلك، فإن انتشار الأنظمة السياسية الضعيفة والهشة قد أتاح لهم، بالإضافة إلى إيران، الفرصة لمحاولة توسيع مناطق نفوذهم إلى أماكن بعيدة، مثل اليمن والعراق وسوريا ولبنان وليبيا. لقد أظهرت النخب الحاكمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط تاريخيًا براجماتية في السعي وراء استراتيجيات البقاء السياسي. ومن غير الواضح ما إذا كانت مساعيهم الجديدة– التي لم يقصد بها ضمان بقائهم بقدر ما تمكّنهم من إظهار القوة– ستنتهي في نهاية المطاف بتقديمها لهم تحديات أمنية جديدة.

إجمالاً، في محاولة لمناقشة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، رسم هذا المبحث صورة متناقضة بشكل قاطع. فعدد التحديات خارج المنطقة والانقسام بين الدول المكونة لها وداخلها، بالإضافة إلى عدد كبير من التحديات داخل المنطقة من الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، تلقي بظلال من الشكوك حول فعالية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط في تحقيق نظام يمكن الدفاع عنه. فهي لا تزال في حالة تقلب، حيث تحصر سياسات القوة والتهديدات مواقع المصالح الأمنية للدول داخل حدودها، وهذا يزيد من إعاقة الأداء الفعال لمجتمع إقليمي. على الرغم من ذلك، فإن الأسبقية التاريخية وبعض التطورات المعاصرة في معالجة التهديدات المشتركة ومحاولة دعم الممارسات المعيارية تشير

أيضًا إلى التأثير الذي لا يمحى لمجتمع دولي عالمي ومشاعره الإنسانية في التخفيف من الأضرار الجانبية الناجمة عن السلوك غير المقيد.

المبحث الثالث

التفاعلات الإقليمية والداخلية لدول الشرق الأوسط وما تمثله من فرص أو قيود أمام استراتيجيات الدول الكبرى فيما يتعلق بالشرق الأوسط

كما هو معلوم، لقد بُني نظام المنطقة العربية، على الرغم من المصالح السياسية والجيوسياسية المتباينة لممثليه، على تاريخ ولغة مشتركة، وقبل كل شيء، على هوية سياسية إقليمية موحدة. بمعنى، قدم النظام العربي إطار العمل العربي المشترك لإدارة السياسة الإقليمية، والتي خففت من حدة التنافس بين الدول العربية، وسمحت للدول العربية بالعمل كحصن استراتيجي ضد جيران المنطقة من غير العرب.

لكن نظرًا لما شهدته المنطقة من التطورات التي كان لها أثر بالغ في صياغة الإطار العام لهذه المنطقة في شتي المراحل التي مرت بها، ولا سيما مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من احتلال للعراق، الذي يمثل أولى الصدمات العديدة التي وضعت القلب العربي على مسار نحو التشرذم التدريجي. ويرجع ذلك إلى مركزية وأهمية هذه المنطقة في الاستراتيجية الدولية باعتبارها الساحة التنفيذية لسياسات واستراتيجيات القوى الكبرى، وكذلك تحركات وأدوار القوى الإقليمية التي لها فاعلية وتأثير على التفاعلات الشاملة للمنطقة والتي ساهمت في تشكيل المشهد الإقليمي. وعليه، بدأ النقاش يختلف حول ماهية النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وما هي دعائمه وآلياته وأهدافه. فقد جرت محاولات عديدة لفك الارتباط بين الطبيعة السياسية والبعد القومي العربي من مفهوم النظام الإقليمي للشرق الأوسط، ومحاولة جعل المنطقة مفتوحة وغير مقصورة على نظام جيوسياسي إقليمي. ومن ثم، يتناول الباحث في هذا المبحث التفاعلات الإقليمية والداخلية لدول الشرق الأوسط وما تمثله من فرص أو قيود أمام استراتيجيات الدول الكبرى فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وذلك على النحو الآتي بيانه:

أولاً: أبرز الأزمات الداخلية لنظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

1. ضعف الدولة القومية

إن أنظمة الشرق الأوسط أضعف نسبيًا من نظيراتها في أي مكان آخر، حيث إن غياب تاريخ الدولة المستقلة، والافتقار إلى التطابق بين الحدود والتفضيلات الطائفية، وعدم توفر أماكن بناء الدولة التقليدية لدول الشرق الأوسط، كل ذلك منع تقليديًا توحيد معظم الدول. (عبدالله، 1998، ص7-9؛ روجر، 2016)

كما أدى تشكيل الدولة ومسار التحول اللاحق لدول الشرق الأوسط إلى الحد من التعاون داخل المنطقة من خلال إنشاء أنظمة غير آمنة تتطلع إلى الداخل. هذه نقطة مقابلة لمناطق مثل أمريكا اللاتينية، حيث ظلت الدول ضعيفة مؤسسيًا، والعنف داخل الدولة مرتفعًا بسبب مصالح الأنظمة؛ ولكن على نقيض الشرق الأوسط، فإن السلام والتعاون بين الدول قويان بشكل ملحوظ. ببساطة، أدت التناقضات في العلاقات بين الدولة والمجتمع، في منطقة الشرق الأوسط، إلى انعدام أمن النظام في هذه الدول، مما أدى إلى وجود أجهزة أمنية ذات توجه داخلي. (George, 2003)

كما يمكن إرجاع جذور هذه الحالة الصارخة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى وقت إنشاء نظام الدولة القومية الإقليمية العربية، والتي تتألف من كيانات مصطنعة ذات هويات ذاتية ضعيفة، وهي مناطق غالبًا ما كانت غير مناسبة لشعوبها بسبب وجود مجموعات عرقية وديانات ولغات وأنظمة متنوعة أو متنافسة تفتقر إلى الشرعية. وعليه، فشلت معظم دول منطقة الشرق الأوسط في تشكيل روح وطنية صلبة ومتفق عليها خلال سنوات وجودها، وكان حكمهم واستقرارهم النسبي يعتمدان حصريًا على اليد الحديدية التي حُكموا بها. وهناك محاولات بين الحين والآخر لتحقيق الشرعية من خلال الأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية، مثل القومية العربية البعثية أو الاشتراكية الناصرية، بالإضافة إلى الروايات التاريخية الملفقة– العراقيون كأحفاد البابليين؛ والفلسطينيون من نسل الكنعانيين– دون جدوى. (Michael, August 2013)

وعليه، استمرت الانقسامات الدينية والعرقية والوطنية العميقة التي ابتليت بها المجتمعات المحلية في التفاقم، وربما كانت ستستمر في ذلك لعقود أخرى لولا التقارب الفريد للتطورات، بما في ذلك العولمة السريعة وانهيار الكتلة السوفيتية، وظهور الجماعات الجهادية، وتعميق الأوضاع

الاقتصادية في دول المنطقة، ومن ثم، تضافرت لإطلاق العنان للاضطرابات في الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك بدوره إلى تسريع العملية الفاشلة لنظام الدولة القومية في منطقة الشرق الأوسط إلى حد تقويض أساس الدولة القومية الأساسي.

2. الفاعلون من غير الدول

قبل عام 2011، كانت دول الشرق الأوسط قوية نسبيًا، ومركزية من حيث قدراتها الإدارية والتغلغلية. لم تكن دول الشرق الأوسط، دولاً فاشلة. وعلى الرغم من افتقار الأنظمة إلى الشرعية الشعبية، واعتمادها بشكل كبير على جهاز الأمن القمعي، واستيلائها في كثير من الأحيان على مؤسسات الدولة نفسها– مما أدى إلى طمس الحدود بين النظام والدولة– إلا أنها كانت تعمل وتحكم في الغالب كدول. حيث يمكن لجهاز الدولة أن يصل حتى إلى المناطق النائية من أراضيها، وكان قادرًا، وإن بدرجات متفاوتة، على تقديم خدمات وسلع جماعية، بما في ذلك الأمن من خلال ادعاء احتكار وسائل العنف والإكراه. باختصار، كانت هذه الدول قوية نسبيًا، لكنها ليست شرعية تمامًا. بعد ذلك، مع تحول الانتفاضات إلى صراعات مسلحة ونشوب حروب بالوكالة في العديد من دول المنطقة، نرى ضعف الدول في ليبيا وسوريا واليمن والعراق. هنا أدت الحروب والتدخلات الخارجية المتطرفة إلى تآكل قدرات الدولة وتعزيز نفاذية الدولة العربية من حيث السيادة الإقليمية.

ومن ثم، نشأت كيانات جديدة على أنقاض دول الشرق الأوسط الفاشلة. في حين أنها أكثر من مجرد منظمات، إلا أنها ليست دولاً، وبالتالي يمكن الإشارة إليها على أنها جهات فاعلة من غير الدول. طورت هذه الكيانات هويات فوق وطنية، وتعمل باسم أيديولوجية عالمية، كما أنهم يرفضون نموذج الدولة القومية ولا يعترفون بالحدود، مما يقوض الاستقرار للنظام الإقليمي. ويعد هدفهم السياسي هو إقامة خلافة إسلامية في المنطقة بأسرها، وفي مرحلة لاحقة، خارجها، لذا يستخدمون العنف على نطاق واسع لترهيب المعارضين، وأيضًا الاستخدام الفعال للشبكات الاجتماعية.

كما يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية، من ناحية، تجسيد التطلعات المعيارية لمجتمع دولي إقليمي وربما المجتمع العالمي الأوسع، حيث تزعم العديد من هذه الحركات، على سبيل المثال حزب العمال الكردستاني وحماس وحزب الله، السعي لتحقيق العدالة، إما من خلال العمل على حق تقرير المصير، أو كمقاومة ضد الظالمين، ولكنها تعتبر أيضًا جهات إرهابية من قبل معظم الدول.

ومع ذلك، يمكنهم أيضًا تقويض المجتمع الدولي لأنهم يتحدون أسس العمل الجماعي من خلال تفاقم انعدام أمن النظام، أو ببساطة عن طريق تقويض دور الدول. (AYŞEGÜL, 2018, P 26-27)

بالإضافة إلى استخدامها لتبرير التدخلات، حيث يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول أن تصبح أدوات في يد الدول، فقد تم استخدام العديد منها في كثير من الأحيان كوكلاء من قبل القوى الإقليمية والعالمية الأخرى لتعزيز الأهداف السياسية وحتى الاقتصادية. علي سبيل المثال، دور إيران في دعم حزب الله، ودعم حافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني في التسعينيات، هو مثال على كيفية استخدام الجهات الفاعلة غير الحكومية لإبراز القوة. (Ibid, P 26-27)

وعلى الرغم من الأيديولوجية العالمية للجهات الفاعلة من غير الدول، فهذه منظمات قائمة على الأراضي في هذه المرحلة. ولأكثر من ثلاث سنوات، سيطر داعش على مناطق شاسعة في العراق وسوريا، والتي تصورها كجزء من خلافة دائمة التوسع بدلاً من كونها دولة قومية عادية. كما كان تنظيم الدولة فعليًا دولة فاشلة على غرار دول المنطقة التي سعى إلى تخريبها، والتي عانت من نفس العيوب المتوطنة التي أدت إلى زوال تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية المطاف. (Middle East & North Africa, July 2017)

وبالمثل، على الرغم من أيديولوجيتهم الإسلامية التوسعية، فإن حزب الله اللبناني والحوثيين اليمنيين، الذين يسيطرون فعليًا على دولهم، لم يصلوا إلى حد تحدي شرعية هذه الدول. ومع ذلك، فقد سعوا جاهدين لإعادة تشكيل النظام الإقليمي: حزب الله من خلال مشاركته المكثفة في الحرب الأهلية السورية، بينما الحوثيون بقتال السعوديين. وقد فعلوا ذلك بناءً على طلب من إيران الصاعدة، والتي، على الرغم من كونها دولة قومية إقليمية لفترة أطول بكثير من الدول العربية، فقد رفضت النظام الدولي القائم على الدولة القومية الإقليمية منذ تحولها عام 1979 إلى الجمهورية الإسلامية. الأمر نفسه ينطبق على حماس، الفرع الفلسطيني من جماعة الإخوان المسلمين، التي تُخضع هدفها المتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أنقاض إسرائيل للهدف الأوسع المتمثل في إقامة الخلافة، بما يتماشى مع رؤية أمها المصرية. (AYŞEGÜL, 2018, P 26-27)

3. أزمة اللاجئين

أصبح الصراع سمة مميزة للشرق الأوسط المعاصر، مما أجبر ملايين الأفراد على ترك منازلهم. وعليه، شهد الشرق الأوسط طوفانًا هائلاً من اللاجئين والهجرة القسرية على مدار الخمسة

عشر عامًا الماضية. وقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجود أكثر من 16 مليون لاجئ و60 مليون نازح حول العالم اليوم، بما في ذلك طالبو اللجوء والمشردون داخليًا، من بينهم ما يقدر بنحو 40٪ لاجئ ومشرد داخليًا في العالم، هم إما داخل أو من الشرق الأوسط، على الرغم من أن المنطقة تضم 5٪ من سكان العالم، ولا سيما سوريا وفلسطين. وعلى الصعيد الإقليمي، فقد فرض على بلدان خط المواجهة التعامل تحت ضغط كبير وهي تكافح لرعاية الفئات الضعيفة والمعدمة من السكان. بالنسبة للاجئين، أدت الأزمة إلى تدهور منهجي في حقوقهم، ونوعية حياتهم، وفي المعايير التعليمية والآفاق المستقبلية لأطفالهم. (Marc, March 2017; Kamel, Sep 2018)

في غضون ذلك، وبسبب المخاوف الأمنية، وبالتالي التأثير على استقرار النظام الإقليمي، الموسوم بالهش، في الشرق الأوسط، سعت الدول للحد من تدفقات اللاجئين. حيث تم وضع الحدود المفتوحة سابقًا تحت رقابة صارمة أو مغلقة تمامًا، مما يقيد بشدة تدفق الأشخاص والسلع عبر الحدود. كما أدى ظهور الدولة الإسلامية المزعومة في العراق وسوريا إلى انهيار إدارة الحدود بين البلدين. ومع ذلك، فإن عمليات الإغلاق والقيود هذه لم تمنع التدفق غير الرسمي للاجئين، ولكنها عززت شبكات تهريب البشر عبر الحدود، ومن ثم تعزيز انهيار النظام الإقليمي. (Maha, Oct 2018)

في نهاية المطاف، نجد أن ما سبق من تحديات وتهديدات، وغيرها مما لم يتسع المقام لذكره، للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، جميعها في العقود الأخيرة، ساهمت في تطور ملحوظ لظاهرة الإرهاب في المنطقة، مما أدى إلى ظهور تهديدات ومشاكل كبيرة ومعقدة من حيث التكلفة والحجم. حيث إن منطقة الشرق الأوسط منطقة جغرافية كانت عرضة للإرهاب وتمويل الإرهاب، وذلك لعدة أسباب، وهي: معاناة المنطقة من عدم الاستقرار السياسي، والعنف العرقي والمجتمعي، والفساد المستشري والفقر المتفشي، وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، لا سيما بين الشباب، فضلاً عن أزمات اللجوء. وعليه، يستغل الإرهابيون والجماعات الإرهابية الآن هذه الظروف السلبية، كما في حال تنظيم الدولة، من أجل تقويض النظام الإقليمي في المنطقة.

ثانيًا: أبرز الأزمات الخارجية للنظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

1. التدخل الخارجي

ينشأ التحدي الأهم لإقامة النظام في الشرق الأوسط من خارج المنطقة نفسها، من خلال تدخل القوى العظمى. هذه سمة موثقة جيدًا ودائمة لسياسات المنطقة التي تواصل خلق خطوط صدع عميقة بين أعضائها التأسيسيين؛ فالشرق الأوسط منطقة عانت كثيرًا من احتلال أجنبي وتغييرات قسرية في الأنظمة، تعود إلى ألف عام. في الواقع، ظهرت قوى إقليمية قليلة في المنطقة بعد الخلافة الراشدة وخلفائها. وحيث ظهرت دول قوية حقًا، تجاوزت مصالحها الحدود الجغرافية والسياسية التعسفية لـ "الشرق الأوسط". مع مرور الوقت، حالت التكرارات المختلفة للغزاة المنغوليين والأتراك دون تطوير وعي إقليمي مستقل عن التصاميم الأوسع لبناة الإمبراطورية ذات الطموحات المسكونية التي تمتد إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط. حتى وقت قريب جدًا، لم تكن هناك "وحدات سياسية"– إذا جاز التعبير – يمكنها تصور منطقة شرق أوسطية منفصلة بمنطقها المميز، كما لم يكن مصطلح "الشرق الأوسط" وحدة إدارية للباب العالي، ولم يكن هدفًا أيضًا لمطالبي الحرية، بل إنه فرض خارجي مثل العديد من القيم الوستفالية التي فُرضت على المنطقة بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية.

وبالتالي، فإن التقسيم الإقليمي المعاصر للمنطقة هو نتيجة لتدخل القوى العظمى الخارجية، كما يتضح من أنماط تشكيل الدولة، وديناميكيات مجتمع الدولة، ومسارات الأنظمة. خلال الحرب الباردة، أدت منافسة القوى العظمى في المنطقة والتدخلات الخارجية وديناميكيات التحالف أيضًا إلى إضعاف التضامن الإقليمي. إن الدعم غير المشروط من الولايات المتحدة لإسرائيل، والانقلاب المدعوم من الغرب في إيران والثورة في عام 1979، وعدم الاستقرار السياسي كلها تكشف عن أمثلة. استمر هذا الاتجاه في ديناميكيات الأمن الإقليمي في حقبة ما بعد الحرب الباردة أيضًا، وعلى الأخص مع التدخلات المتتالية ضد العراق. كما تسلط حرب الخليج الثانية الضوء على عدم وجود إحساس داخلي بتوازن القوى، وعدم قدرة دول الشرق الأوسط ومنظماته على اعتدال سلوك أحد أعضائها. وتعتبر الحرب الاستباقية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في عام 2003 أكثر إثارة للجدل؛ لأنها أظهرت تعرض الشرق الأوسط للتدخل الخارجي، وكذلك كيف يمكن للقوى خارج المنطقة استخدام

القوة لإعادة هندسة المنطقة من خلال فرض تغيير النظام بالقوة. (صدام، 2018؛ رمضان، مارس 2018)

ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم التنازع على العديد من الأنظمة في المنطقة، الأمر الذي لفت الانتباه والتدخل الكبير من القوى العظمى والدول التي تطمح إلى القيادة الإقليمية. فقد تبنت الدول الغربية سياسة تركز على كل من التدخل العسكري وما يسمى بـ "التدخل الإنساني" في دول الشرق الأوسط. لقد شوهت أوروبا والولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى "الشرعية" التي أذنت بها الأمم المتحدة، واتخذت وسائل عسكرية لفرض تغيير النظام في دول المنطقة، مما أدى إلى اضطراب خطير في العلاقات الدولية. لقد تجاوزت جهود تدخلهم في هذا الأمر بكثير الجهود التي سبقت الحرب الباردة. كما حاولوا تأمين تقنين تدخلهم، وأخذ التدخل الجماعي، فضلاً عن رعاية ودعم أحزاب المعارضة في البلاد لإحداث نهج "الحرب الأهلية" كنموذج للتدخل. لقد كان تدخلهم صارخًا واحتياليًا وخفيًا وإجباريًا. من اتجاه التنمية، بسبب أهمية الموقع الجيوسياسي والموقع الاستراتيجي للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن سعي القوى الغربية لتحقيق المصالح الجيوسياسية العالمية. (Yueqin, July 2018; Sullivan, August 2017)

وتعد أهم هذه الحالات هي الحرب الأهلية السورية المستمرة. يتميز هذا الصراع، الناجم في كثير من النواحي عن الدعم المالي والمادي للقوى الإقليمية لمختلف الفصائل داخل سوريا وخارجها، لنظام الرئيس الأسد في سوريا، مدعومًا من روسيا وإيران، مقابل خليط من الفصائل السنية المنقسمة داخليًا بدعم من قطر وتركيا والجماعات الكردية المفضلة لدى الغرب وداعش. والأهم من ذلك، أن انتهاكات حقوق الإنسان، والاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، وعجز المنطقة (مع بعض الاستثناءات) عن تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين، تؤكد الهشاشة الأساسية للمجتمع الدولي الإقليمي. هذه التطورات المعاصرة مهمة لأنها تدل على نقص عام في الرؤية المشتركة للمنطقة، فضلاً عن فشل دول الشرق الأوسط في العمل نحو تحقيق النظام. بدلاً من ذلك، اتبعت دول الشرق الأوسط البارزة سياسات خارجية غير فعالة تستند إلى مفاهيم ضيقة الأفق للنظام. (صدام، مصدر سابق)

2. غياب القوي الإقليمية

هناك عقبة مهمة أمام ظهور رؤية مشتركة للنظام تتمثل في عدم وجود قوى عظمى داخل الشرق الأوسط يمكنها بشكل فعال أن تمارس تأثيرًا سياسيًا وقدرات مادية كافية للتأثير على الدول

الأخرى، وبالتالي "إدارة" العلاقات الدولية في المنطقة. أحد التفسيرات الجزئية لغياب القوى العظمى في الشرق الأوسط هو التاريخ الاستعماري للمنطقة والميول القوية المناهضة للهيمنة لدول الشرق الأوسط فيما بينها، لأنها تفضل الموازنة مع القوى الخارجية ضد المنافسين الإقليميين. قد يبدو هذا كنقطة خلافية.

كما لم تفشل الوحدة العربية في تحقيق الوحدة فحسب، بل إن منطق الحرب الباردة رفع الهوية الإسلامية أيضًا كفكرة حشد شعبية بديلة في مواجهة تهديد الشيوعية. في حين أن هذا كان يمكن أن يكون بمثابة هوية أكثر شمولاً، وربما جذابة للدول غير العربية والعلمانية اسمياً أيضًا، فقد عملت الثقافة كقوة طرد مركزي.

وقد جاءت أحدث محاولة غير فعالة للقيادة الإقليمية من تركيا في ظل سياسة "صفر مشاكل" مع الجيران، مستوحاة من عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داود أوغلو. حيث شرعت تركيا في سياسة بناء السلام الإقليمي التي صيغت بلغة الإنسانية الليبرالية وإسقاط القوة الناعمة، والتي قوبلت بالكثير من الانتقادات. ومع ذلك، فشلت هذه السياسة في الحصول على جاذبية دولية كافية. (محمود، 2013، ص62-63)

ثالثًا: التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط

1. ترسيخ الوجود الإيراني في الشرق الأوسط

لا شك أن إيران حققت الهدف الذي حددته لنفسها بعد ثورة 1979 بأن تصبح لاعباً رئيسياً في المنطقة. بطريقة أو بأخرى، شاركت الدولة الفارسية في جميع الأحداث المهمة التي وقعت في الشرق الأوسط. وبالتالي مع اندلاع الحروب في الشرق الأوسط، يتم إيلاء المزيد من الاهتمام لدور إيران الإقليمي. حيث تدعم الجمهورية الإسلامية بنشاط حلفائها في النزاعات الرئيسية في المنطقة– العراق وسوريا واليمن– مما وضعها في الجانب المعاكس لمعظم جيرانها. (أبو زيد، 2015، ص382)

ومن ثم، ينظر منتقدو إيران، وخاصة السعودية، إلى سياساتها الخارجية على أنها طائفية وتوسعية. وهم يجادلون بأن إيران كانت تستغل الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء المنطقة لمناصرة عملائها الشيعة المتشددين، وتقويض الوضع الراهن الذي يهيمن عليه السنة. (المرجع السابق، ص382 – 383)

ومع ذلك، غالبًا ما وجدت استراتيجية إيران الإقليمية تعبيرًا سياسيًا في "محور المقاومة"، وهو كتلة قوة جمعت معًا قوى معادية للولايات المتحدة ومعادية لإسرائيل، بما في ذلك سوريا وحزب الله والجماعات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام مع إسرائيل، وفي مقدمتها حماس وحركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني. بالنسبة لإيران، كان المقصود من محور المقاومة دعم ثلاثة أهداف استراتيجية: ترسيخ الوجود الإيراني عبر نطاق نفوذ إقليمي متوسع، خاصةً بعد الإطاحة بالنظام البعثي في العراق؛ زيادة قدرتها على فرض تكلفة على حلفاء أمريكا في المنطقة، وعلى رأسهم إسرائيل ودول الخليج، كوسيلة للردع؛ مطالبة طهران بالزخم السياسي ضد المعسكر الموالي للغرب في الشرق الأوسط. (تقرير ارتيادي، 2015 – 2016، ص50)

لذا صورت إيران الانتفاضات على أنها امتداد للثورة الإسلامية، مما عكس تطلعًا إلى أن الإطاحة بالأنظمة الراسخة– خاصة في مصر – سيمهد الطريق لانفتاح سياسي يمكن من خلاله لإيران توسيع نفوذها السياسي في العالم العربي. ومع ذلك، شكلت الاحتجاجات المناهضة للأسد تحديًا لرواية إيران السياسية المتمثلة في الوقوف إلى جانب قوى الثورة الشعبية ضد الحكومات الاستبدادية. (مجموعة مؤلفين، فبراير 2014، د.ت)

2. تجديد النموذج التركي في الشرق الأوسط

تؤثر القضايا في الشرق الأوسط بشكل مباشر على مصالح تركيا من الأمن إلى الاقتصاد. ومع ذلك، خلال الحرب الباردة، لم تشارك تركيا بشكل مباشر ومؤثر في شؤون الشرق الأوسط. لكن نشأ الجو السياسي بعد الحرب الباردة، وخاصة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما أعطى بعض الفرص و/ أو شجع صانعي القرار الأتراك على اتباع سياسة جديدة. فقد حاولت تركيا في الوقت الذي تطور فيه علاقاتها مع الغرب وبقية العالم، وتستمر في ذلك، وضع نموذج جديد للعلاقات يعتمد على الاحترام المتبادل، والاعتراف بوحدة الأراضي، وبناء علاقات بناء الثقة مع دول المنطقة على كل المستويات.

ففي عهد رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، شهدت السياسة الخارجية لتركيا تحولًا واضحًا نحو المشاركة الإقليمية، مع بروز العالم العربي كمحور أساسي في نظرة أنقرة. فقد هدفت عملية إعادة التوجيه هذه إلى رفع مكانة تركيا إلى مرتبة قوة إسلامية كبرى قادرة على تشكيل سياسات المنطقة من خلال أجندة دبلوماسية نشطة، حيث كان موقف أنقرة المتقدم من الصراع العربي الإسرائيلي

في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ودور الوساطة القوي في النزاعات الإقليمية، والتركيز على التجارة والتبادل الثقافي والسياحة، حجر الزاوية في أجندتها الإقليمية. (Soner, 2019)

والأهم من ذلك، استخدمت أنقرة جاذبية القوة الناعمة "للنموذج التركي" لإبراز نفوذها في المنطقة، فقد استند النموذج إلى صورة ديمقراطية إسلامية ناجحة تتبنى مبادئ ليبرالية السوق الحرة، ونظرة سياسية تجمع بين العلمانية والمحافظة الاجتماعية، وظهور طبقة ريادية نشطة من شأنها أن تقود صعود البلاد كاقتصاد ناشئ رائد. حيث هناك العديد من العوامل الإقليمية والمحلية التي أدت إلى تحسن صورة تركيا إلى حد كبير في الشرق الأوسط. فقد أدى تناقص أهمية القومية العربية في حقبة ما قبل الربيع العربي وتعمق الأزمة السياسية والاقتصادية إلى تقبل جديد لنموذج تركيا. (Onur, August 2017)

في ظل هذه الخلفية، كان يُنظر إلى بداية الانتفاضات العربية على أنها فرصة استراتيجية كبرى لأنقرة. فقد تم عرض العلامة التجارية الإسلامية الديمقراطية العلمانية في تركيا على أنها نموذج يحتذى به وتأثير معتدل للقوى الناشئة للإسلام السياسي في العالم العربي والأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة بعد فترة وجيزة من الانتفاضات. ومع ذلك، فإن التحولات الإقليمية التي تكشفت في أعقاب الانتفاضات العربية أعاقت تطلعات تركيا لقيادة العالم الإسلامي. على وجه الخصوص، اجتمع تطوران لتقويض الأساس الذي أسست عليه أنقرة رؤيتها الإقليمية، على عكس الافتراض الاستراتيجي الأساسي لقيادتها بأن الانتفاضات العربية من شأنها أن تنذر بصعود لا يرحم للإخوان المسلمين كحليف سياسي طبيعي في العالم العربي، حيث شهدت تداعيات الانتفاضات زوال المشروع السياسي الإسلامي. كما شكل اندلاع الحرب الأهلية السورية أمام أنقرة تحديًا أمنيًا حادًا. بالإضافة إلى العبء الناجم عن تدفق أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ من سوريا والعراق، كان على تركيا أن تتعامل مع الوجود الكردي الناشئ في شمال غرب سوريا الذي جر أنقرة إلى عمق الحرب الأهلية هناك، وهو صراع لم يكن لديها الكثير من أجله. (هشام، 2017، ص104-105)

وبالتالي أثبت الربيع العربي أنه نعمة ونقمة لتركيا. فقد أجبرت أنقرة على إعادة توجيه استراتيجيتها الإقليمية، مما أدى إلى تأخيرات وتناقضات في الاستجابة للانتفاضات الشعبية. في تناقض حاد مع مصر، حيث سارعت تركيا في الدعوة إلى تغيير النظام، تعثرت أنقرة في البداية في ليبيا وعارضت تدخل الناتو. وبالمثل في سوريا، سعت تركيا للتأثير على الرئيس بشار الأسد، حتى

انضمت أخيرًا إلى المجموعة المناهضة للأسد في أواخر أغسطس 2011. أي على مدى السنوات الـ 18 الماضية، استبدلت تركيا سياستها الخارجية السلمية القائمة على الاقتصاد تجاه الشرق الأوسط بسياسة أكثر تركيزًا على الأمن تتضمن دعمًا أكبر للإخوان المسلمين، وتتعامل بقوة مع الأكراد في كل من تركيا وسوريا، وتضيف التركيز الأوروآسيوي المتزايد على التركيز الغربي التقليدي.

3. تحولات في الصراع العربي الإسرائيلي

من بين القوى الإقليمية غير العربية الرئيسية الثلاث، كان لإسرائيل التأثير الأكبر والأكثر استدامة على سياسة المنطقة. لطالما شكّل الصراع العربي الإسرائيلي سمة مميزة للشرق الأوسط الحديث، مشكلاً محور الصراع الأساسي فيه. فمنذ بدء احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، سعت إسرائيل إلى استعمار وضم أكبر قدر ممكن من الأراضي، وإن كان هناك نوع من القابلية من رؤساء الوزراء الإسرائيليين، باستثناء نتنياهو، في التفاوض على الأقل وتبادل الحديث حول حل الدولتين، حتى مع توسيع المستوطنات.

لكن مع ثورات الربيع العربي في 2010–2011، بدأت ديناميكية إقليمية جديدة في الظهور، وذلك بتحول الانتباه عن قضية فلسطين لأن القوى العربية الكبرى، وخاصة مصر وسوريا، أصبحت منشغلة بمشاكلها الداخلية، حيث لم يعد بإمكان هذين البلدين لعب أي دور مهم عمليًا في دعم الفلسطينيين وإطلاق العنان لإسرائيل في الأراضي المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على التهديد الإيراني لدول الخليج العربي في أوساط مختلفة، مما جعلها أقرب إلى الولايات المتحدة، لضمان الدعم والحماية الأمريكية. (عزمي، إبريل 2020، ص7 وما بعدها)

وبالتالي تمكن نتنياهو في إضافة عوامل جديدة إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد تسمح لإسرائيل بتقديم مطالب أكثر وانتزاع تنازلات أكبر من الفلسطينيين في المفاوضات المستقبلية. ربما لن يتمكن أي مسؤول إسرائيلي مستقبلي من تحدي أو عكس ما فعله نتنياهو، خاصةً في إطار الانزلاق البين لإسرائيل إزاء اليمين. علاوة على ذلك، فقد استوعب عدد من الدول العربية هذه التحولات في المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية، وكيّفت نهجها إزاء القضية الفلسطينية وفقًا لذلك. (سنية، نوفمبر 2020)

لكن يظل العامل الوحيد الذي يمكن أن يعيق استراتيجية نتنياهو والجهود الإسرائيلية لتبديل ملامح الصراع هم الفلسطينيون أنفسهم، حتى في ظل الخيارات المحدودة والمتاحة للفلسطينيين في

هذه المرحلة. ومع ذلك، قد يشعرون بالارتياح عند معرفة أنهم مروا طوال هذا الصراع الذي دام قرنًا من الزمان بأوقات سيئة إن لم تكن أسوأ. كما أن مصدرًا آخر من العزاء وهو الدعم الواسع الذي لا يزال تتمتع به قضيتهم في جميع أنحاء العالم، وكذلك الأمل في أن الظروف في المنطقة وأماكن أخرى ستتغير لصالحهم. (المصدر السابق)

وبعيدًا عن هذا، أدركت إسرائيل أن التحولات في المشهد الأمني الإقليمي توفر احتمالًا محيرًا لبناء جسور مع العالم العربي. حيث بدا اندلاع الحروب الأهلية في سوريا واليمن وليبيا وكأنه طغى على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتباره المحور المركزي لسياسات الشرق الأوسط. بالتوازي مع ذلك، شكّل صعود إيران تحديًا مشتركًا لكل من إسرائيل ودول الخليج العربي، تحدٍ يمكن أن يخلق تقاربًا في المصالح الاستراتيجية ضد التهديد المتبادل. كان الافتراض الضمني وراء هذا النهج هو أن قدرة إسرائيل على إبراز القوة العسكرية التقليدية من شأنها أن تشكل رصيدًا ثمينًا يمكن الاستفادة منه لصياغة أجندة تعاون مع الدول العربية الرئيسية، لا سيما في أعقاب حالة عدم اليقين الإستراتيجي الناجم عن التحول في وضع واشنطن الإقليمي. فقد أعلن رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي السابق، غادي إيزنكوت، عن هذا التطلع بوضوح في نوفمبر 2017، عندما أعلن "استعداد إسرائيل لـ "تبادل المعلومات مع الدول العربية المعتدلة، بما في ذلك المعلومات الاستخباراتية". (فرانس 24، نوفمبر 2017)

لذلك شكل التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية جزءًا– وإن كان جزءًا مهمًا– من تطور إقليمي أكبر وإعادة تشكيل، وهو بدوره نتيجة لديناميات عالمية أكبر. والأهم من ذلك هو تقليص الإنفاق الأمريكي، وتحول البنية الأمنية الإقليمية التي تتخذ من أمريكا داعمًا لها على مدى ثلاثين عامًا إلى واحدة أخرى متأصلة في المنطقة نفسها، مع اختراق كبير من قبل الصين وروسيا. يقوم هذا النظام الإقليمي الناشئ (مثل النظام السابق)، على شراكات وتحالفات "متشابهة التفكير"، وليس تحالفات رسمية. من غير المحتمل وجود "حلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط"، والذي يتضمن التزامات رسمية من أعضائه للدفاع عن بعضهم البعض.

ومن ثم، كان من المتوقع بشدة أن تستمر عملية التطبيع، عندما بدأت، في اكتساح العالم العربي والإسلامي. ومع ذلك، يبدو أنها توقفت مؤقتًا، وإن كانت المملكة العربية السعودية قد اقتربت كثيرًا من إسرائيل، فقد وصفها العديد من الخبراء الإقليميين بأنها "الشريك السري لاتفاقات إبراهيم"،

ويُعتقد أنه نظرًا لأن المملكة العربية السعودية حليف للبحرين والإمارات العربية المتحدة، وهما الآن حلفاء لإسرائيل، فهناك الآن "تحالف غير مباشر" بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. (Joshua, June 2022, P9)

إجمالاً، يعد الهدف المزدوج لسياسة إسرائيل الخارجية دائمًا هو السلام والأمن– وهما مفهومان مترابطان بشكل وثيق: حيثما توجد قوة، يوجد سلام، على الأقل، حيث سيكون السلام بعيد المنال إذا كانت إسرائيل ضعيفة أو يُنظر إليها على أنها كذلك. هذا، في الواقع، هو أحد أهم الدروس التي يجب تعلمها من تاريخ الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليس فقط من حيث الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن من حيث المنطقة ككل.

الخاتمة

يري الباحث أن الشرق الأوسط عبارة عن فسيفساء من الشعوب والأديان واللغات والثقافات. وعلى الرغم من أن الثقافة العربية الإسلامية هي السائدة، إلا أنها لم تنتج أي تجانس، حيث يتنافس عدد كبير من التيارات– الدينية والسياسية– مع بعضها البعض، متجاوزة الحدود السياسية، مما جعل المنطقة في حالة غليان دائم، وكثيرًا ما تندلع الاضطرابات من العنف والإرهاب والتمرد والصراع الأهلي والحرب المفتوحة وأحيانًا طويلة الأمد. ومن ثم، أدي ذلك إلى نشوء عدد من التحديات الجيوسياسية الداخلية والإقليمية والدولية التي لعبت دورًا مهمًا في تكسير النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وتدهوره، وتقف كعائق أمام تشكيل نظام جديد، خاصةً بعد حرب الخليج الثانية، والغزو الأمريكي للعراق، وحركات التغيير.

وبالرغم من أن هناك تفاهمًا مشتركًا على نطاق واسع بين اللاعبين الإقليميين والدوليين، على حدٍ سواء، أنه يجب القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، لكن هذا الإجماع ينهار ويصبح الوضع أكثر ضبابية، على سبيل المثال، عندما نناقش الميليشيات الشيعية أو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. ومع ذلك يغذي تجزئة الدول انعدام الأمن المتبادل بين اللاعبين في المنطقة. ولكن إذا تم النظر إلى هذه العملية من منظور مختلف، من حيث توفير التفاعل الإقليمي والترابط، فقد يؤدي ذلك إلى حوار حول كيفية تحقيق نظام أمني إقليمي جديد قائم على الأمن المتبادل في المنطقة. وبالتالي ستكون فترة ما بعد داعش، على الأقل في شكلها الإقليمي، حاسمة في هذا الصدد. حيث سيؤدي إما إلى مزيد من التشرذم من خلال زيادة حدة الخصومات والحروب بالوكالة– مع عمل

كل فاعل ضمن الإطار الإقليمي بطريقة منعزلة ورؤية اللعبة على أنها لعبة محصلتها صفر – أو إلى مناقشة مفيدة حول ضمان المصالح المشتركة.

وفي ختام هذه الدراسة يتناول الباحث عددًا من النتائج والتوصيات، وذلك في إطار النقاط التالية:

أولاً: النتائج

1. إن ضمان الأمن الإقليمي لأي دولة بمعناه الشامل لا يمكن تحقيقه بالكامل بأي شكل من الأشكال، لأنه لا توجد دولة تمتلك المقومات والقدرات التي تتيح لها تحقيق أمنها القومي بالدرجة التي تريدها، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية المحيطة بها والتيارات السياسية المختلفة.
2. تزايد فاعلية وتأثير أدوار الدول غير العربية في التفاعلات داخل منطقة الشرق الأوسط على حساب الدور العربي.
3. تنامي تأثير وفاعلية المنظمات والجماعات غير الحكومية المسلحة وغير المسلحة التي تم تشكيلها بدقة منذ بداية القرن الواحد والعشرين على حساب سلطة الدولة الرسمية في الدول العربية بشكل عام.
4. إن استمرار وجود جهات فاعلة قوية من غير الدول يمكن أن تقوض النظام الإقليمي من خلال تحفيز القوى الخارجية والإقليمية على القيام بأحد التصرفات والتي تضر في نهاية الأمر بمصالح المجتمع الإقليمي.
5. ما زال الاستقطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي في المنطقة العربية يمر بالتحول بين قوى الاستبداد الديني في جهة، وبين تحالف رجال الأعمال والبيروقراطية القديمة في جهاز الدولة في الجهة الأخرى.

ثانيًا: التوصيات

1. ضرورة تحقيق التفاعل الإقليمي والترابط، فقد يؤدي ذلك إلى حوار حول كيفية تحقيق نظام أمني إقليمي جديد قائم على الأمن المتبادل في المنطقة.
2. ضرورة تنمية مهارات سياسية واستراتيجية، لا سيما وأن غالبية دول المنطقة دول عربية تمر بمرحلة انتقالية غير مكتملة للسلطة في الوقت الحالي، وذلك للتعامل مع طموحات إيران النووية

وغير النووية وإدارتها ووكلائها الشيعة، والتمدد التركي في المنطقة، والدول القومية المفككة، والتهديد الإرهابي، وسلبية الولايات المتحدة، والوجود الروسي الجديد في المنطقة، والأزمة الاقتصادية، والاستياء الشعبي، بجانب الصراع العربي الإسرائيلي.

3. في ظل غياب نظام قيادي، من الضروري على دول الشرق الأوسط بشكل عام أن تأخذ زمام المبادرة في تخفيف التوترات في المنطقة.
4. ضرورة الحفاظ على سياسة عدم الانحياز لأي من القوي الفاعلة، وذلك للحصول على كل شيء، ومنها: المساعدات العسكرية الأمريكية والدعم الدبلوماسي، والمعدات العسكرية الروسية، ورأس المال الصيني.
5. ينبغي على المجتمع الدولي، إن كان راغباً حقاً في مساعدة منطقة الشرق الأوسط على مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهها، أن يدعم الجهود الإقليمية في التسوية السياسية (مثل الجهود المصرية) وإعادة الإعمار الإقليمي والقائم على:

- تعزيز مؤسسات الحكم في دول الشرق الأوسط ووضعها على مسار نحو الاكتفاء الذاتي؛
- الحفاظ على نظام الدولة القومية في المنطقة واحترامه؛
- إنهاء العنف في المنطقة وتهيئة الظروف المناسبة لانطلاق عمليات سياسية جديدة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- **الكتب:**

1. أبو زيد المقرئ الإدريسي، (2015)، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط).
2. جهاد عودة، (2005)، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (لبنان: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1).
3. طارق فهمي، (2013)، السياسات العامة في إسرائيل، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دبلوم الدراسات الإسرائيلية).
4. عبدالله عبدالرازق، (1998)، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).
5. فايز محمد دويري، (2013)، الأمن الوطني، (عمان: دار وائل للنشر، ط1).

6. مجموعة مؤلفين، (فبراير 2014)، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).
7. محمد الجندي، (2020)، متاهة الإرهاب "الشرق الأوسط من الخلافة الي الإرهاب في الفضاء الإلكتروني"، (القاهرة: مجموعة النيل العربية).
8. محمد عصام لعروسي، (2020)، النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، (القاهرة: مجموعة النيل العربية).
9. مدحت أيوب، (2003)، الأمن القومي العربي، (القاهرة: مركز البحوث العربية).
10. نبيل فاروق، (2016)، أنت جيش عدوك، (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر).
11. هشام النجار، (2017)، سوريا.. والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب، دار سما للنشر والتوزيع.

- **الرسائل العلمية:**

1. أحمد عواد نويران الفاعوري، (2012)، التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة من (2006: 2012)، (الأردن: رسالة ماجستير– قسم العلوم السياسية/ كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط).
2. إسمهان فتني، (2015)، دور المتغير الدولالتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية).
3. بشير سعيد محمد، (1994)، الدور السياسي للمسجد، (جامعة القاهرة: رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
4. محمد مصلحي، (2009)، الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، (القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
5. محمود خليل، (2013)، تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007 – 2012، (غزة: رسالة ماجستير، جامعة الأزهر).

- **التقارير والمجلات العلمية:**

1. أحمد عبدالعليم حسن، (يوليو 2015)، الدول المُتداعية: تصاعد قوة الفاعلين من غير الدول في الشرق الأوسط، (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عدد 12).
2. تقرير ارتيادي (استراتيجي) يصدر عن (مجلة البيان)، الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، الإصدار الثالث عشر، 2015–2016، ص50.
3. تيسير على الحساينة، (2010)، مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي، (غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية).
4. دلال محمود، (يناير 2016)، مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، (القاهرة: السياسة الدولية).

5. صدام حمد عطية، (2018)، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (نموذج ثورات الربيع العربي)، (العراق: مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد11، جامعة تكريت).
6. صليحة كبابي، (ديسمبر 2012)، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، (الجزائر: جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38).
7. عبد المنعم سعيد، (يوليو 2015)، ما بعد الربيع العربي: الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 201).
8. عبدالرؤوف مصطفي الغنيمي، (يوليو 2022) انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على التنافس التركي– الإيراني في الشرق الأوسط، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية).
9. عزمي بشارة، (إبريل 2020)، صفقة ترامب– نتنياهو": الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).
10. عليّ الدين هلال، (2012)، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول، (بيروت: سلسلة أوراق عربية 27، مركز دراسات الوحدة العربية).
11. محمد عبد السلام، (2012)، إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، (القاهرة: مركز الأهرام الاستراتيجي، السياسة الدولية).
12. مصطفي علوي، (إبريل 2005)، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية: سلسة مفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 4).
13. هينر فورتيج، (2014)، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، مراجعة عمر الحسن، (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية).

- **المواقع الإلكترونية:**

1. باسم راشد، اضطرابات غير ضرورية: إيران ودول الخليج.. رؤية بريطانية لتقارب ممكن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛
%/https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7
2. بيري كاماك، وآخرون، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد النيران، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر (21 سبتمبر 2019)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، على الرابط التالي:
https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168
3. روجر هاردي (ترجمة: رائد الباش)، إرث احتلال الغرب للشرق... بذور حقد وانعدام ثقة، موقع قنطرة، تاريخ النشر (2016)، تاريخ الاطلاع (18 يناير 2022)، على الرابط التالي:
/https://ar.qantara.de/content
4. رئيس الأركان الإسرائيلي يعبر عن استعداد بلاده للتعاون الاستخباري مع السعودية، فرانس24، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2017)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، على الرابط التالي:

https://www.france24.com/ar/20171116

5. سنية فيصل الحسيني، الصراعُ الفلسطيني– الإسرائيلي: هل تَغَيَّرت المُعادلة؟، أسواق العرب، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2020)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، على الرابط التالي:

https://www.asswak-alarab.com/archives/21332

6. محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر (12 مارس 2018)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، على الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/40684

7. مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛

/https://www.sis.gov.eg/Story/123460

8. نسرين حاطوم، هل تتجه العلاقات بين إيران والدول الخليجية نحو انفراجة حقيقية؟، موقع بي بي سي، تاريخ النشر (26 أغسطس 2022)، تاريخ الاطلاع (16 نوفمبر 2022)، على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62675420

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. AYŞEGÜL SEVER, Globalism, Conflict and Diplomacy in the Middle East External Actors and Regional Rivalries, Regionalism and the Middle East, E-International Relations, 2018.
2. Fred, H. Halliday. 1995. The End of the Cold War and International Relations, in: Ken Booth and Steve smith, International Relations Theory Today, Pennsylvania University Press.
3. George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, International Monetary Fund, 2003, (18 Jan 2022), Link: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm
4. James F. Leonard and Peawitz, (96/24), a zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East, (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Affairs, UNIDIR).
5. Joshua Krasna, (June 2022), A Tale of Two Normalizations: Israeli Normalization with the United Arab Emirates (UAE) and Bahrain – Part II, (the Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel-Aviv University, Volume 16, Number 7).
6. Kamel Doraï, Conflict and Migration in the Middle East: Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, E-International Relations, (Sep 4 2018), (18 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/09/04/conflict-and-migration-in-the-middle-east-syrian-refugees-in-jordan-and-lebanon/
7. Maha Yahya, Marwan Muasher, Refugee Crises in the Arab World, Carnegie Endowment, (18 Oct 2018), (18 Jan 2022), Link : https://carnegieendowment.org/2018/10/18/refugee-crises-in-arab-world-pub-77522
8. Marc Lynch, Laurie Brand, Refugees and Displacement in the Middle East, Carnegie Endowment, (March 29 2017), (18 Jan 2022), Link:

https://carnegieendowment.org/2017/03/29/refugees-and-displacement-in-middle-east-pub-68479

9. Marwan J. Kabalan, Middle East Sectarianism: A Symptom to a Cause, Arab Center Washington DC, (June 01, 2019), (19 Jan 2022), Link: http://arabcenterdc.org/policy_analyses/middle-east-sectarianism-a-symptom-to-a-cause/
10. Michael Bolt, Nasserism and Ba'thism: Modern, Contingent, Confused, and Instrumental, E-International Relations, (2 August 2013), (18 Jan 2022), Link : https://www.e-ir.info/2013/08/02/nasserism-and-bathism-modern-contingent-confused-and-instrumental/
11. Middle East & North Africa, How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, International Crisis Group, (24 July 2017), (18 Jan 2022), Link : https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/178-how-islamic-state-rose-fell-and-could-rise-again-maghreb
12. Onur Sazak, Auveen Elizabeth Woods, Thinking Outside the Compound: Turkey's Approach to Peacebuilding in Somalia, springer link, (31 August 2017), (20 Jan 2022), Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-60621-7_8
13. S. O'Sullivan, Military intervention in the Middle East and North Africa: The case of NATO in Libya, (August 2017), (19 Jan 2022), Link: https://www.researchgate.net/publication/322734614_Military_intervention_in_the_Middle_East_and_North_Africa_The_case_of_NATO_in_Libya
14. Samuel Berger, (2015), Stephen Hadley, James Jeffrey, Dennis Ross, Robert Satloff, Key Elements of a Strategy for the United States in the Middle East, the Washington Institute for Near East Policy.
15. Soner Cagaptay, Erdogan's Empire: Turkey and the Politics of the Middle East, The Washington Institute, (Jun 10, 2019), (20 Jan 2022), Link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/erdogans-empire-turkey-and-politics-middle-east
16. Yannis Stivachtis, Conflict and Diplomacy in the Middle East, E-International Relations, (Oct 4 2018), (19 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/10/04/conflict-and-diplomacy-in-the-middle-east/
17. Yueqin LIU,On the Great Power Intervention in the Middle East Upheaval and Political Trend in the Middle East, tandfonline, (17 Jul 2018), (19 Jan 2022), Link : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19370679.2013.12023221